جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس

كـلية العلوم الاقتصـادية و التجـارية وعلوم التسـيير

القسم: العلوم التجارية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

المنظمات المالية والتجارة الدولية

موجهة للطلبة سنة الثالثة ليسانس تخصص تجارة دولية

السداسي الخامس

إعداد: د/ شارف ليلى

الرتبة: أستاذة محاضرة – أ –

السنة الجامعية:2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

مقدمة

المحور الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الدولية و العولمة الاقتصادية

المحاضرة الأولى: ماهية التجارة الدولية

المحتضرة الثانية: ماهية العولمة الاقتصادية

المحور الثاني: ماهية المنظمات الدولية

المحاضرة الثالثة: تعريف المنظمة الدولية و نشأتها

المحاضرة الرابعة: عناصر المنظمة الدولية و أنواعها

المحاضرة الخامسة: شروط و أنواع العضوية في المنظمة الدولية

المحور الثالث: صندوق النقد الدولي

المحاضرة السادسة: تعريف الصندوق و ظروف نشأته

المحاضرة السابعة: النظام النقدي الدولي الحديث

المحاضرة الثامنة: أهداف الصندوق و مصادر أمواله

المحاضرة التاسعة: حوكمة صندوق النقد الدولي

المحاضرة العاشرة: الوظيفة المالية للصندوق و علاقته بالجزائر

المحور الرابع: مجموعة *البنك العالمي*

المحاضرة الحادية عشر: البنك العالمي

المحاضرة الثانية عشر: المؤسسات الأخرى لمجموعة البنك العالمي

المحور الخامس : منظمة التجارة العالمية

المحاضرة الثالثة عشر: ماهية منظمة التجارة العالمية

المحاضرة الرابعة عشر: مكانة منظمة التجارة العالمية

قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

تُعتبر التّجارة الدوليّة من أهمّ مُقوّمات نجاح وازدهار الاقتصاد لكافة دول العالم؛ حيث تظهر أهميتها في دورها الذي يدعم استفادة كلّ دولة من المميّزات التي تُقدمها الدول الأُخرى؛ بسبب عدم قُدرة الدول على توفير حاجات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها المحليّة، كما من الممكن الاستفادة من هذه الموارد في حال استخدامها بطُرقٍ جيّدة؛ بهدف تصديرها لدول العالم، وكما تعتبر التّجارة الدوليّة الوسيلة المُباشرة لتعزيز العلاقات الدوليّة؛ بسبب دورها في ربط الدول معاً. وهو أيضا ما يميز المنظمات الدولية التي تهتم بتعزيز و تنسيق العلاقات الدولية.

منذ نشأتها، أصبحت المنظمات الاقتصادية الدولية تلعب دورا أساسيا في تنظيم وتسيير المبادلات التجارية الدولية وتشجيع فتح الأسواق وتحرير التجارة البينية، حيث تعد التجارة قاطرة النمو الذي يخلق فرصاً للعمل، ويحد من الفقر، ويزيد الفرص الاقتصادية. فبفضل النمو الاقتصادي المدعوم بالانفتاح التجاري منذ عام 1990، تمكنت معظم دول العالم بفضل الاتفاقيات والمنظمات الدولية من تطوير اقتصادها وتسهيل المبادلات فيما بينها. مثل **مجموعة البنك الدولي** التي ساهمت في قيام نظام للتجارة الدولية يتسم بالانفتاح، والوضوح، وتقديم المساعدات المالية لتحقيق النمو الاقتصادي.

وكما يعمل **صندوق النقد الدولي** على تعزيز التعاون النقدي العالمي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير حركة التجارة الدولية، وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. إضافة إلى **منظمة التجارة العالمية** التي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية ورفع القيود التعريفية وغير التعريفية على انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

جاءت هذه المطبوعة الخاصة بمادة " المنظمات المالية و التجارة الدولية" لتزويد طلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص تجارة دولية بخلفية علمية شاملة عن ماهية المنظمات الدولية بصفة عامة وعن المنظمات المالية و التجارية الدولية بصفة خاصة ، حيث تم التطرق إلى أهم ثلاث منظمات اقتصادية دولية في العالم وهي ، صندوق النقد الدولي و مجموعة البنك العالمي و منظمة التجارة العالمية.

و في الختام نسأل الله القدير أن نكون قد وفقنا في تقديم مادة علمية مفيدة للطلبة في كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الدولية و العولمة الاقتصادية

المحاضرة الأولى: ماهية التجارة الدولية

المحاضرة الثانية: ماهية العولمة الاقتصادية

المحاضرة الأولى

ماهية التجارة الدولية

-تعريف التجارة الدولية

-شروط قيام التجارة الدولية

-صفات التجارة الدولية

-الأهمية الاقتصادية للتجارة الدولية

المحاضرة الأولى: ماهية التجارة الدولية

تمهيد:

تحتل التِّجارة بشتى أنواعها وأشكالها مرتبة هامة من بين النشاطات الاقتصادية ، فهي قديمة قدم الوجود الإنساني؛ وقد كان لها دور كبير في تعزيز التبادل السلعي والخدمي بين جميع الأطراف القائمة بهذه التبادلات.

1-تعريف التجارة الدولية:

-تعرف التجارة الدولية على أنها تبادل رأس المال والسلع والخدمات عبر الحدود أو الأقاليم الدولية بسبب وجود حاجة أو نقص في السلع أو الخدمات. في معظم البلدان ، تمثل هذه التجارة حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

-التجارة الدولية هي تبادل السلع والخدمات بين البلدان.

-يمنح التبادل التجاري على مستوى العالم المستهلكين فرصة للتعرّف على السلع والخدمات غير المتوفرة في بلدانهم.

-تعرف التجارة الدولية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الجارية عبر الحدود الدولية للبلد.

-عرفها كل علماء الاقتصاد بأنها عبارة عن كل من الصادرات والواردات،أي عملية تبادل تجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.

بحيث يُطلق على المنتج الذي يتم بيعه في السوق العالمية منتوج" مصدر"، وعملية إرسال منتج إلى بلد أخر تسمى "التصدير" ، والمنتج الذي يتم شراؤه من السوق العالمية هو منتوج "مستورد". و تسمى هذه العملية "الاستيراد" ،حيث يتم احتساب قيمة الواردات

والصادرات في الميزان التجاري التابع لقسم الحساب الجاري والذي يعتبر جزءا أساسيا في ميزان مدفوعات الدولة.

2-شروط قيام التجارة الدولية:

يقصد بشروط التجارة الدولية ، العلاقة القائمة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات وتسمى هذه العلاقة أحيانا بمعدلات الاستبدال الدولية، فإذا ارتفعت أسعار الصادرات بمعدل يفوق معدل ارتفاع أسعار الاستيراد في دولة ما، أو انخفضت أسعار الصادرات بمعدل يفوق معدل انخفاض أسعار الاستيراد نقول أن شروط التجارة مواتية (Favorable) أي ايجابية بالنسبة لتلك الدولة، لأنه يصبح بإمكانها أن تصدر كمية أقل لتدفع مقابل نفس الكمية من الاستيراد مما يؤدي إلى رفع دخلها، أما إذا كان معدل ارتفاع أسعار الصادرات أقل من معدل ارتفاع أسعار الاستيراد أو إذا كان معدل انخفاض أسعار الصادرات أكبر من معدل انخفاض الاستيراد فإنه يقال أن شروط التجارة غير مواتية (Unfavorable) أي سلبية بالنسبة لتلك الدولة حيث تحدد كمية أكبر لتحصل على نفس الكمية من الاستيراد.

ولمعرفة ما إذا كانت شروط التجارة مواتية أم لا نقوم بإيجاد النسبة المئوية لحاصل قسمة الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الاستيراد مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون نسبة الأساس بالنسبة للأرقام القياسية واحدة، ويمكن أن نميز ثلاث حالات لشروط التجارة:

أ- شروط التجارة المواتية عندما يكون الرقم القياسي لأسعار الصادرات أكبر من الرقم القياسي لأسعار الاستيراد.

ب- شروط التجارة المحايدة عندما يكون الرقم القياسي لأسعار الصادرات مساويا إلى الرقم القياسي لأسعار الاستيراد.

ج- شروط التجارة غير مواتية عندما يكون الرقم القياسي لأسعار الصادرات أصغر من الرقم القياسي لأسعار الاستيراد.

ويجد الذكر بأن شروط التجارة في ثلاثينيات القرن الماضي كانت في صالح الدول الصناعية في مواجهة الدول المختلفة أو النامية لأن أسعار العالمية للسلع الأولية (المواد الخام والسلع الغذائية) قد انخفضت بمعدل يفوق معدل انخفاض أسعار السلع المصنعة، وبقيت شروط

التجارة أثناء الحرب العالمية الثانية لصالح الدول الصناعية بسبب ارتفاع أسعار صادراتها بمعدل يفوق معدل ارتفاع أسعار وارداتها من المواد الخام والغذاء.
ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة الزيادة الكبيرة على طلب السلع الأولية وما شابهها لإعادة بناء أوروبا وأيضا بسبب حرب كوريا أصبحت شروط التجارة في صالح الدول النامية وضد الدول المتقدمة، ولكن منذ انتهاء الحرب الكورية وحتى الآن وشروط التجارة في صالح الدول المتقدمة.

3-صفات التجارة الدولية:

تمتاز التجارة الدولية بمجموعة من المواصفات، من أهمها ما يلي:

1- تمتاز التجارة الدولية بأنها عملية تبادلية للسلع و الخدمات بين الدول، و قد يختلف الهدف من تلك المبادلات الدولية مابين تحقيق أهداف و مصالح اقتصادية قد تطون مشتركة أو بهدف السيطرة و الاستحواذ على الأسواق الخارجية.
2- تقوم التجارة الدولية على مبدأ التخصص في الإنتاج، بحيث تبدل كل دولة طاقاتها و تسخر مواردها في إنتاج السلع التي تمنحها ميزة نسبية.
3- تقنن التجارة الدولية في ايطار القانون التجاري الدولي والاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تعزز كمية و حجم التبادل التجاري و تنظم طريقة انتقال السلع و الخدمات ما بين الأسواق الدولية.
4- تعتمد التجارة الدولية على الأسعار الدولية المعلومة و المعلنة للسلع المتبادلة بين الدول و التي يحددها قانون الطلب و العرض و السياسات الدولية المتبعة من قبل الدول المختلفة.
5- تعتبر التجارة الدولية من مؤشرات التقدم الاقتصادي الوطني و الرفاهية لأي بلد من البلدان، فكلما كانت تتمتع بسياسة تجارية خارجية قوية و انفتاح كبير على الأسواق

الخارجية كلما كانت قادرة على النهوض باقتصادها و بالتالي رفع المستوى المعيشي لدى مواطنيها.

4-الأهمية الاقتصادية للتجارة الدولية:

ليس من الصعب أن نتصور ما للتجارة من أهمية في العصر الحديث فهي تمكننا من إشباع حاجات لنا لم يكن من الممكن إشباعها لولا التبادل تجاري بين الدول، كما أن من ميزة التجارة الدولية أنها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا، فالبن مثلا ينتج في المناطق الحارة غير أن التجارة الدولية تسمح بنقله إلى مناطق أخرى لا يمكن إنتاجه فيها.

تنقل التجارة الدولية الهبات الطبيعية التي منحها الله سبحانه وتعالى لكثير من الدول من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك أو التصنيع، والنفط واحد من هذه الثروات الطبيعية الذي له مكانة مهمة في التجارة الدولية وخاصة في تجارة دول الخليج العربي والعراق وليبيا وغيرها من الدول النفطية.

ولو أن كل دولة حاولت أن تكتفي ذاتيا فأغلقت الأبواب واقتصرت في إشباع حاجاتها على ما تجود به أراضيها وأجواءها، لكان أفراد كل دولة محرومون من إشباع بعض حاجاتهم الأساسية (الأكل والملبس والسكن)، ولذلك لا يمكن أن ننفي وجود فوائد للتجارة والتي يمكن أن ننظر إليها من خلال:

1- زيادة الرفاهية الاقتصادية: من زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم، وإما بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لاستيرادها من دول تتمتع بالميزة النسبية في الإنتاج بسبب وفرات الحجم الاقتصادي.

2- الاستغلال الأمثل للموارد: فبدلا من أن تقوم الدولة بإنتاج كل من حاجاتها وهذا ما يؤدي إلى هدر الموارد الطبيعية والمكتسبة التي تملكها، فإنها بدلا من ذلك تخصص في إنتاج السلع

التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة مع الدول الأخرى وتستورد السلع التي تتمتع الدول الأخرى بميزة نسبية في إنتاجها وهذا ما يؤدي إلى استغلال أفضل لمواد الدولتين.

المحاضرة الثانية

ماهية العولمة الاقتصادية

تعريف العولمة الاقتصادية

دوافع ظهور العولمة الاقتصادية

ايجابيات و سلبيات العولمة الاقتصادية

علاقة التجارة الدولية بالعولمة الاقتصادية

المحاضرة الثانية: ماهية العولمة الاقتصادية

تمهيد:

مع أواخر عقد التسعينات، اشتد الجدل حول العولمة، فهناك من اعتبرها ظاهرة اجتماعية كونية، وعند آخرين حالة، وبعضهم عرف العولمة باعتبارها حقبة تاريخية وموصولة بقاطرة النظام العالمي الجديد، وتبشر بتنامي شكل جديد في العلاقات الاقتصادية بين الدول لأن هدفها الاستراتيجي خلق سوق عالمي، تختفي فيه كل الموانع والحواجز.

1-*تعريف العولمة الاقتصادية:*

يشير مفهوم العولمة الاقتصاديّة Economic Globalization إلى ظاهرة مرتبطة بالاستثمار والتدفق النقدي ورأس المال حول العالم بالإضافة إلى تقسيم الأعمال وتخصيصها، وهي ظاهرة قد تسبب في حدوث توسع في التغييرات العميقة حول العالم بأسره فيما يتعلق بالاقتصاد، فهي لا تقتصر على المتغيّرات الاقتصاديّة فحسب، بل وإنَّها تمتد للتأثير على الأفراد والمجتمعات حول العالم، وتجلب العولمة الاقتصادية المنفعة لاقتصاد الدول من خلال تزويدها بالسلع المطلوبة وتقليص مسافات الحدود من خلال تخفيف العوائق أمام التجارة، بالإضافة إلى دعم رأس المال فيها، إلا أنَّ بعض الدول قد تواجه مشكلة في التأقلم مع العولمة الاقتصاديّة أو عدم القدرة على التماشي معها والذي يُعزى سببه عادةً إلى سوء إدارة الأسواق الماليّة من قِبل حكومات الدول، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الفجوات في عدم المساواة بين الأفراد وبالتالي التأثير على مستوى دخلهم في نهاية المطاف، بحيث تهدف العولمة الاقتصاديّة بشكلٍ مباشر إلى توسيع وتكثيف التفاعلات الاقتصاديّة المتبادلة على النطاق العالميّ والذي يساهم في تنشيط اقتصاد الدول وتمكينه من إبراز إمكانيّاته في خدمة احتياجات العملاء أو رغباتهم.

عرف الاقتصادي " جوزيف ستيجليتز " العولمة الاقتصادية على أنها "التكامل الوثيق بين دول وشعوب العالم الذي نتج عن التخفيض الهائل في تكاليف النقل والاتصالات، وتقليل

الحواجز المصطنعة أمام تدفقات السلع والخدمات ورأس المال والمعرفة و (إلى حد ما) الأفراد عبر الحدود". يمكننا أن نعتبر العولمة على أ نها نتاج للانفتاح على الاقتصاد العالمي والزيادة المصاحبة في التجارة والاستثمار بين الدول. بعبارة أخرى، عندما تفتح البلدان اقتصاداتها وتتجه نحو العالمية، تكون النتيجة زيادة الترابط والتكامل بين اقتصادات العالم.

وعرفها "ديفيد هيلد"، بأنها "منظومة التحول في شبكة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الذي يحدث بدوره تحولات هيكلية وبنيوية تطال كافة جوانب الحياة. أما مظاهر العولمة فيرى أنها تتركز في أربعة محددات، لعل من أهمها ثورة الاتصالات وتقنية المعلوماتية، والشركات العابرة للقارات، ومنظمة التجارة الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية.

2-***دوافع ظهور العولمة الاقتصادية:***

يشير مفهوم العولمة بحد ذاته إلى خلق الترابط بين البلدان، ومع تواجد مصطلح الاقتصاد فإنَّ ذلك يعني خلق الترابط الاقتصاديّ بين الدول، وقد يتم هذا الترابط من خلال تبادل عوامل الإنتاج التي تتمثل في العمالة، رأس المال، التقنيات، المعرفة وغيرها العديد من العوامل الأخرى، كما أنَّه يشير إلى تبادل المنتجات والخدمات عبر حدود هذه الدول، هذا ويعتبر البعض أن الدوافع الرئيسة لظهور فكرة العولمة الاقتصاديّة المتعارف عليها تتمثل في ثلاث جوانب أساسية مهمة، يمكن توضيحها من خلال النقاط الآتية:

2-1الدوافع الديموغرافية

ساهمت العوامل الديموغرافيّة في ظهور العولمة الاقتصاديّة، والتي تتمثل في حجم السكان أو التعداد السكانيّ في كل دولة، بحيث إن كان اقتصاد دولة ما يحتوي على عدد كبير من المواطنين وبالتالي عدد كبير من العمالة مقارنة بمخزون رأس المال الماديّ الذي تمتلكه تلك الدولة فإنَّ ذلك سيؤثر بشكل سلبيّ واضح على آليات توزيع الدخل وحقوق الأفراد وفرصهم في العمل، لذلك ظهرت فكرة العولمة التي تقوم على أساس إتاحة الفرص لهؤلاء الأفراد العمل

أو المشاركة في اقتصاد الدول الغنيّة أو التي تتمتع بميّزة تنافسيّة وبالتالي تحقيق الدعم لكلا الطرفين.

2-2الدوافع التكنولوجية

دفعت العوامل التكنولوجيّة العالم إلى ابتكار العولمة الاقتصاديّة، فمن خلال التقدم التقنيّ الكبير الذي شهده العالم انخفضت تكاليف النقل والاتصالات بشكل كبير، فبدون هذا الانخفاض في التكاليف لن تكون هناك القدرة لبعض الدول على الاستعانة بمصادر خارجيّة أو القيام بتجارة بعيدة المدى حول العالم.

2-3القرارات السياسية

يعود الأصل في العمليّات الاقتصاديّة إلى القرارات السياسيّة التي تتخذها حكومات الدول، فهي لا تعمل في فراغ سياسيّ أو مؤسسيّ، حيث إنَّ تخفيف أو إزالة العوائق أمام التجارة الدوليّة والسماح بحركة البضائع والمنتجات ورأس المال كلها تعود إلى القرارات السياسيّة، وبناءً عليه تعد السياسة عامًلا مهمًا في زيادة القناعة في توظيف العولمة داخل مجالات الاقتصاد والاستثمار، وعليه فإنَّه ستزيد فرصة التشجيع على المشاركة في ظاهرة العولمة إن كانت البلد التي ترغب في التوسع إليها والتعاون معها تقوم بتقديم تسهيلات للتجارة الخارجيّة والاستثمار الخارجيّ.

3-***إيجابيات العولمة الاقتصادية:***

تساهم العولمة الاقتصادية في تحقيق العديد من الأهداف التي تؤدّي دورهًا هامًا في نجاح اقتصاد الدول وتنميته إلى حد كبير، ويمكن تلخيص فوائد العولمة من خلال مجموعة من النقاط الآتية:

-زيادة فرصة التعامل مع شركات تجارية خارجيّة، والذي يؤدّي إلى تقاسم المعرفة بين الدول، وتنويع الثقافات بسبب تنوّع القوة العاملة.

-خلق فرص عمل جديدة، ويتم ذلك من خلال الدخول إلى أسواق جديدة تحتاج إلى عمالة أكبر ليتم زيادة الإنتاج بالشكل المطلوب وتحقيق القدرة على تلبية احتياجات أعداد أكبر من العملاء بالصورة التي يتوقعونها.

-امتلاك المستهلك لخيارات أكبر من خلال الواردات التي تتلاقها اقتصادات الدول، فمثلًا بعض الدول قد لا تحتوي على نوع معين من الأطعمة، بينما من خلال التطبيق الصحيح للعولمة يمكن توريد أنواع أطعمة جديدة يرغبها المستهلك، مما يعني توفر خيارات أكثر وفرصة للحصول على منتجات مشابهة بأسعار أقل من الأسعار المحلية.

-التوسع والتعامل مع بلاد ذات اقتصاد غني ومليء بالفرص يعني تحسين اقتصاد الدول الأضعف، فمن خلال إزالة الحواجز والسماح بالتجارة ستتاح فرصة تصدير المنتجات ودعم رأس المال المحليّ، بالإضافة إلى تخفيض معدلات البطالة التي من الممكن أن تؤثر على المجتمع ككل.

4سلبيات العولمة الاقتصادية:

تتعدد سلبيات العولمة الاقتصاديّة، منها:

-الإضرار بالعمالة الوطنية.

-تهديد مصالح الشركات الصغيرة والناشئة.

-زيادة تبعية الاقتصاد العالمي.

-إضعاف الأمن الاقتصادي الوطنيّ.

-ارتفاع تكلفة أسعار المنتجات التي يتم توريدها بسبب زيادة العمليات المتخذة عند توريدها تطبيقًا لما تصدره منظمة التجارة الدولية.

5-علاقة التجارة الدولية بالعولمة الاقتصادية:

تعني العولمة الاقتصادية تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود والتوسع المستمر والمتزايد لحدود الأسواق المتبادلة بين الدول، وتشير إلى الترابط الاقتصادي المتزايد بين دول العالم، نتيجة لحركة السلع والخدمات عبر حدود الدول، وتعتبر الأهمية المتزايدة للمعلومات التي تخص النشاطات الإنتاجية من أهم القوى الدافعة للعولمة الاقتصادية، بالإضافة إلى سرعة تطوير العلوم والتكنولوجيا في الأسواق التي تستخدم تلك الأنظمة والتي ساهمت في انتشار اقتصاد ذلك البلد إلى جميع أنحاء العالم، واستخدام هذه المعلومات الاقتصادية العابرة للحدود في تطوير الصناعات في كل مصانع العالم

في ظل العولمة، تقوم الدول بتحرير أنظمة الاستيراد الخاصة بها وتقليل أو إزالة القيود على التجارة الخارجية والسماح بالاستثمارات الأجنبية في القطاعات الأساسية لاقتصادهماها. هذا يدل على أن الدول تصبح نقطة جذب لرؤوس الأموال العالمية من خلال فتح فرص الاستثمارات أمام الشركات متعددة الجنسيات. إضافة إلى ذلك، تقوم الدول بإزاحة القيود عن قوانين وإجراءات التأشيرات الخاصة بها للسماح بحرية تنقل الأشخاص بين مختلف البلدان. ً أيضا، تعلب ا العولمة ً دور ً مهما في تعزيز إنتاجية القطاعات بشكل عام وتحفيز الاستثمارات في القطاعات الإنتاج بغرض التصدير مما يؤدي إلى فوائد للمستثمرين الخارجيين والاقتصاد المحلي.

المحور الثاني: ماهية المنظمات الدولية

المحاضرة الثالثة: تعريف المنظمات الدولية و نشأتها

المحاضرة الرابعة: عناصر المنظمة الدولية و أنواعها

المحاضرة الثالثة:

تعريف المنظمات الدولية و نشأتها

تعريف المنظمات الدولية

نشأة المنظمات الدولية

المحاضرة الثالثة: تعريف المنظمات الدولية و نشأتها

تمهيد:

يتميز العصر الراهن بالتنظيم الدولي، حيث تعتبرالمنظمات الدولية من أهم الوسائل القانونية الدولية التي تنظم مصالح الدول وتنسق العلاقات بينها. ونظرا لتشعب المصالح والمنازعات بين الدول، وجب على المجتمع الدولي إنشاء مؤسسات دولية تتولى تنظيم المصالح الدولية وتسوية المنازعات والخلافات بشكل يحقق المنافع المتبادلة للجميع.

تقوم المنظمات الدولية على أساس اتفاق مجموعة من الدول لحماية أمنها وضمان مصالحها وعقد الأحلاف بينها وتنمية علاقاتها الدولية. بدأ ظهور مفهوم المنظمات الدولية في أوربا على شكل معاهدات تحالف بين بعض الدول ضد بعضها الآخر وكانت هذه التحالفات هي نقطة بداية المنظمات الدولية المعاصرة.

1-تعريف المنظمات الدولية

من أهم تعاريف المنظمات الدولية، نذكر مايلي:

-هيئة دولية دائمة تنشأ بموجب معاهدة دولية بين عدة دول، تتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء وتهدف إلى حماية مصالحهم المشتركة.

- هيئة تضم مجموعة من الدول، تمتلك صلاحيات منفصلة عن الدول الأعضاء وبصورة دائمة.

- هيئة دائمة تتفق مجموعة من الدول على إنشائها للإطلاع بشأن من الشؤون الدولية المشتركة وتكتسب استقلالا ذاتيا عن الدول التي أنشأتها.

2- نشأة المنظمات الدولية:

نشأت فكرة المنظمات الدولية بداية من قبل الدولة اليونانية، إلا أنها لم تظهر للعلن حتى القرن التاسع عشر ميلادي من قبل بعض القادة الأوربيين الذين كانوا يلتقون بشكل دوري للحفاظ

على أوضاعهم و حماية حكوماتهم من التمرد الداخلي ، و هذا ما أدى إلى إنشاء العديد من المنظمات و التحالفات الدولية مثل الاتحاد الدولي للبرق عام 1865م ، وبعدها بعدة أعوام اجتمعت دول أوروبية و غير أوروبية لوضع قواعد لتنظيم حالات الحرب و إدارتها نتج عنها اتفاقية لاهاي.

ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها التنظيم الدولي إلى ثلاثة مراحل رئيسية، هي:

2-1 المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل عصبة الأمم

شهدت هذه المرحلة و منذ بداية القرن التاسع عشر العديد من المؤتمرات الدولية التي شاركت فيها دول أوروبية بعد هزيمة بونابارت عام 1815 ، و اعتبر فقهاء القانون الدولي بأن أول تجربة للتنظيم الدولي الحديث تمثلت في إنشاء نظام الوفاق الأوروبي في نوفمبر 1815 بين روسيا و بروسيا و النمسا بالإضافة إلى بريطانيا و فرنسا اللتان انضمتا لاحقا.

وكما شهد القرن 19 ظهور العديد من المنظمات ذات الصيغة الفنية مثل اللجان النهرية الدولية بموجب معاهدات باريس 1814 و إنشاء اتحادات دولية مثل الاتحاد التيليغرافي العالمي في 1865 و الاتحاد البرلماني 1898 و اللجنة الدولية للصليب الأحمر 1864.

2-2 المرحلة الثانية: إنشاء عصبة الأمم

أدت الحرب العالمية الأولى إلى تغيير النظام التقليدي و إنشاء منظمة دولية تهدف إلى الحد من التسلح و تحقيق السلم و الأمن الدوليين للجميع، وكان ذلك في أعقاب مؤتمر الصلح في فارساي سنة 1919 حيث تم تأسيس عصبة الأمم بموجب ميثاق مؤسس يتكون من 26 مادة، و تعد عصبة الأمم أول منظمة سياسية ذات طابع عالمي تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة، و النواة الأولى للمنظمات الدولية الآن.

بالرغم من كونها أول تنظيم دولي ، إلا أن عصبة الأمم لم تتمكن من حل المنازعات الدولية السائدة آنذاك مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

2-3 المرحلة الثالثة:إنشاء منظمة الأمم المتحدة

انهارت عصبة الأمم مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، و هذا ما أدى بالمجتمع الدولي إلى

إقامة تنظيم دولي أفضل و أنجع كبديل عن النظام المنهار، يقوم على مبدأ الأمن الاجتماعي و التعايش السلمي بدل الحرب، ولذلك عقدت العديد من المؤتمرات التمهيدية لانشاء المنظمة الجديدة:

*مؤتمر الأطلسي 1941

*اجتماع موسكو 1943

*اجتماع طهران و بوتسدام 1945

كل هذه الاجتماعات جاءت بهدف محاولة إيجاد صيغة جديدة لتنظيم المجتمع الدولي، وهكذا دعت الدول إلى عقد مؤتمر سان فرانسيسكو في عام 1945 للمصادقة على ميثاق منظمة الأمم المتحدة. و بالإضافة إلى هذه المنظمة الدولية تم إنشاء العديد من المنظمات الدولية في مجلات متعددة ، كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و جامعة الدول العربية و غيرها.

المحاضرة الرابعة

عناصر المنظمة الدولية و أنواعها

عناصر المنظمة الدولية

أنواع المنظمة الدولية

المحاضرة الرابعة: عناصر المنظمة الدولية و أنواعها

عناصر المنظمة الدولية:

تعتبر المنظمة بأنها دولية إذا توفر فيها عناصر شكلية و موضوعية، و عدم توفر عنصر واحد منها يفقدها صفة المنظمة الدولية.

1 العناصر الشكلية

أ- الهيئة الدولية: هي الشكل المادي للمنظمة أي وجود كيان مادي وقانوني للمنظمة يعبر عنه بالمقر(بناية) والهيئة الإدارية والأمانة العامة ووجود عدد من الموظفين ، السيارات و وسائل الاتصال والمواصلات. إن وجود كيان مادي ومقر ثابت شرطا ضروريا و أساسيا لإضفاء صفة المنظمة الدولية.

ب-مجموعة أشخاص قانونية دولية: تمثل المنظمة الدولية مجموعة من الأشخاص القانونية الدولية كالدول و المنظمات الدولية وما يمنحه القانون الدولي لأية هيئة صفة الشخصية القانونية الدولية.

ت-معاهدة دولية: لا يمكن انشاء منظمة دولية بدون معاهدة (أو اتفاقية، عهد، ميثاق أو حلف مجلس) تعقدها الدول الراغبة في إنشاء منظمة. و عرفت إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات عام 1969 المعاهدة بانها: "اتفاق دولي مكتوب بصيغة خاصة وخاضع للقانون الدولي، سواءا أثبت في وثيقة واحدة أو أكثر من الوثائق المترابطة وأيا كانت تسميته الخاصة".

2-العناصر الموضوعية:

أ- أهداف محددة للمنظمة: لا يمكن للمنظمة الدولية أن تنشأ بدون أهداف وينبغي أن تكون الأهداف واضحة ومحددة ومشروعة وهي تمثل المصالح المشتركة للدول الأعضاء. قد تكون المنظمة متعددة أهداف (سياسية، اقتصادية، أمنية، اجتماعية...) مثل جامعة

الدول العربية. وقد تكون المنظمة الدولية ذات هدف واحد، مثل منظمة الأوبك، أو منظمات حماية حقوق الانسان.

ب-وسائل تحقيق الأهداف: تحقيق الأهداف يكون عبر وسائل تسمى بالمبادئ وهي مجموعة من القواعد القانونية التي تضعها المنظمة لتحقيق أهدافها ويجب ان تكون مشروعة، وهي تختلف حسب طبيعة الأهداف ونوع المنظمة.

ت-الشخصية القانونية الدولية للمنظمة: بما أن المنظمة الدولية تتكون من مجموعة من الأشخاص القانونية الدولية، إذن هذا ما يمنحها شخصية قانونية خاصة بها. وهي تعد أعلى من الشخصية القانونية الدولية للدول الاعضاء فيها.

لا يتطلب قيام الشخصية القانونية الدولية للمنظمة اعتراف الدول غير الأعضاء بها، حيث انه مجرد قبول تعامل الدول الأعضاء مع المنظمة يمنحها الشخصية القانونية الدولية بعد توافر الشروط الأخرى، وفي حالة رفض بعض الدول غير الأعضاء التعامل أو الاعتراف بها، فهذا لا يؤثر على الشخصية القانونية الدولية للمنظمة.

ث-الإرادة الخاصة بالمنظمة الدولية: على الرغم من أن المنظمة الدولية تتكون من مجموعة من الدول الأعضاء، إلا أن أهم ما يميزها هو أن لها إرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء. ويقصد بالإرادة الخاصة وجود جهاز يقوم بإدارة المنظمة وهو يتكون من الدول الأعضاء.

-أنواع المنظمات الدولية:

يتسم العصر الراهن بتعدد المنظمات الدولية، وتختلف المنظمات الدولية باختلاف الأهداف و الموقع الجغرافي للدول الأعضاء وعدد الدول وطريقة الانضمام، وتتنوع المنظمات الدولية على حسب معايير مختلفة، وهي:

3-1 المنظمات الدولية على أساس معيار العضوية:

وهي تنقسم إلى:

أ- منظمات دولية إقليمية: التي تنظم العلاقات والمصالح بين دول يجمعها إقليم او منطقة واحدة وذلك على أساس العامل الجغرافي أو العامل السياسي، حيث لم يعد العامل الجغرافي شرطا أساسيا وضروريا للانضمام إلى منظمة دولية إقليمية.

ب-منظمات عالمية: التي تتيح فرصة العضوية لجميع دول العالم وهي نوعان: منظمات عالمية مفتوحة، تتسع لجميع دول العالم بصورة آلية دون أن تكون هناك أية شروط للانضمام مثل صندوق النقد العالمي و البنك العالمي.

و منظمات عالمية مشروطة، التي تسمح لكل دول العالم إلا أن القبول لا يتم بصورة آلية و إنما يخضع لشروط خاصة مثل منظمة التجارة العالمية.

3-2 المنظمات الدولية على أساس معيار الهدف:

تتعدد المنظمات الدولية باختلاف أهدافها فمنها: اقتصادية، مالية، تجارية، عسكرية، علمية، قضائية وقانونية، إنسانية، فنية أو خيرية.

يتمثل معيار هذا التقسيم في وحدة هدف المنظمة الدولية أو تعدد أهدافها، فإذا كان نشاط المنظمة مقتصرا على جانب واحد من مجالات التعاون الدولي بين أعضائها، إذن هي منظمة دولية متخصصة، مثل منظمة الصحة العالمية و الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أما إذا كانت المنظمة تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية و غيرها، فهي منظمة متعددة

الأهداف كمنظمة الأمم المتحدة و الجامعة العربية و منظمة المؤتمر الإسلامي و غيرها.

4-3 تقسيم المنظمات الدولية على أساس السلطات التي تتمتع بها:

على أساس هذا المعيار يتم تقسيم المنظمات الدولية إلى منظمات ذات طابع تعاوني أو منظمات بين الدول و منظمات فوق الدول. فإذا كانت طبيعة الاختصاصات التي تمارسها المنظمة تقتصر على مجرد تنسيق العلاقات بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق ما تصدره من قرارات و توصيات يتوقف تنفيذها على رضاء الدول الأعضاء، في هذه الحالة تعتبر هذه المنظمة ذات طابع تعاوني. و إذا ما كانت المنظمات تمارس اختصاصات قد تتجاوز الايطارالتعاوني لتمارس قدرا من السلطة في مواجهة الدول الأعضاء، إذن هي تعتبر منظمة سلطوية أو فوق الدولة، وتتميز هذه المنظمات بأنها تصدر قرارات بالأغلبية تلتزم جميع الدول بها حتى الدول التي لم توافق.

المحاضرة الخامسة

شروط وأنواع العضوية في المنظمة الدولية

شروط العضوية في المنظمة الدولية

أنواع العضوية في المنظمة الدولية

المحاضرة الخامسة: شروط وأنواع العضوية في المنظمة الدولية

4-***شروط العضوية في المنظمات الدولية:***

تضع كل منظمة دولية شروطا معينة للعضوية وتختلف عن شروط منظمة أخرى، إلا أن هناك شروطا عامة تسري على المنظمات الدولية كلها و منها:

4-1استقلالية الدولة:

ويشترط في الدولة أن تكون مستقلة ذات سيادة، فالأقاليم المستعمرة لا تقبل عضويتها إلا إذا كانت معاهدة إنشاء المنظمة تقضي بقبولها، مثل قبول فلسطين كعضو في الجامعة العربية على من أنها تحت الاحتلال.

4-2 حرية الدولة:

حرية الدولة في هذا الصدد تعد من الحقوق الأساسية التي لا نزاع عليها، فلا يجوز ارغام دولة على الانضمام غلى منظمة ما.

4-3 الالتزام بقواعد المنظمة:

أي يجب على الدولة الالتزام بالمعاهدة إنشاء المنظمة و بقراراتها.

4-4 التمثيل في المنظمة:

يجب على كل عضو في المنظمة أن يكون له ممثلا و يحضر جميع الاجتماعات و مداولاتها و مشارك في أنشطتها جميعا، ويجب أن يكون ممثل الدولة معينا و ممثلا لرئيس الدولة ويحمل تخويلا من دولته يطلق عليه اسم "الاعتماد" يمنحه حق تمثيلها و حدود هذا التمثيل.

4-5 دفع الاشتراكات:

على أي دولة تريد الانضمام إلى منظمة دولية أن تدفع اشتراكا ماليا يتم حسابه و تقديره من قبل المنظمة.

6-4 ضمانات الحصانة والامتيازات الدبلوماسية:

تلتزم كل الدول الأعضاء بحماية أموال المنظمة على أراضيها و توفير الحصانات الدبلوماسية لهذه الأموال ومنحها الإعفاءات المالية. و على المنظمة الدولية الالتزام بمنح الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية لممثلي الدول و الأمين العام والموظفين والخبراء ولكل العاملين في مقرها.

6-***أنواع العضوية في المنظمات الدولية:***

6-1 العضوية الأصلية:

هي عضوية الدول التي شاركت في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الذي ناقش وتبنى ميثاق تأسيس المنظمة.

6-2 العضوية بالانضمام أو العضوية اللاحقة:

وهي العضوية التي تكتسبها الدول بعد إنشاء المنظمة الدولية.

6-3 العضو المراقب:

حيث تمنح بعض المنظمات لبعض الدول أو بعض حركات التحرير و المنظمات الأخرى حق الإسهام في بعض أنشطتها دون أن تمنحها العضوية الكاملة، ويحق للعضو المراقب حضور المناقشات و الاجتماعات و الإدلاء برأيه دون إمكانية التصويت والمشاركة في اتخاذ القرار.

6-4 العضو المنتسب:

تسمح بعض المنظمات الدولية بانتساب بعض الدول إليها ليس كأعضاء و إنما عن طريق التعاقد معها.

5-6 العضوية المغلقة:

بعض المنظمات الدولية تقوم فيها العضوية على أساس الانغلاق و عدم قبول أعضاء جدد مثل مجلس التعاون الخليجي.

6-6 العضوية المفتوحة:

تكون العضوية مفتوحة عندما تكون المنظمة ذات اتجاه عالمي مثل الأمم المتحدة.

المحور الثالث: صندوق النقد الدولي

المحاضرة السادسة: تعريف صندوق النقد الدولي و ظروف نشأته

المحاضرة السابعة: أهداف صندوق النقد الدولي

المحاضرة السادسة:

تعريف صندوق النقد الدولي و ظروف نشأته

تعريف صندوق النقد الدولي

نشأته

النظام النقدي الدولي أساس إنشاء صندوق النقد الدولي

المحاضرة السادسة: تعريف صندوق النقد الدولي و النظام النقدي الدولي

تعريف:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من منظومة بريتون وودز تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1944 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، وارتبط إنشاء الصندوق في الحاجة إلى إنشاء منظمة عالمية تشرف على النظام النقدي الدولي الجديد لمعالجة المشاكل النقدية والاقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي على مستوى العالم. وفي هذا السياق، يعمل على تيسير التجارة الدولية، وزيادة توظيف العمالة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ويساعد في جهود الحد من الفقر على مستوى العالم.

النشأة

برز صندوق النقد الدولي للوجود بصفة رسمية في 27 ديسمبر 1945 بعد توقيع 29 دولة على ميثاق الصندوق في مؤتمر بريتون وودز بالولايات المتحدة الأميركية في الفترة من 1-22 جويلية 1944، وبدأ ممارسة أعماله في الأول من مارس 1947، وحاليا يبلغ عدد أعضائه 189 دولة.

ويختص الصندوق بتقديم القروض إلى الدول الأعضاء لمعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها، وبذلك يعمل على استقرار أسعار الصرف. ويرجع تحديد إمكانية الاقتراض وحقوق التصويت إلى حصة الدولة في أموال الصندوق، فأميركا مثلا لها حصة تصويت بنسبة 23%، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية مجتمعة لها حصة تصويت بنسبة 19%. وعندما تحصل الدولة على قرض يكون ذلك في مقابل تقديم قيمة معادلة من عملتها الخاصة، وعلى الدولة أن تسترد هذه العملة الخاصة بها في مدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات.

والدول التي تقترض من الصندوق يجب أن تستشيره في الخطوات التي تتخذها لتحسين وضع ميزان مدفوعاتها. ومجموعة الدول العشرة التي تتكون من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الاتحادية وفرنسا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا والسويد وكندا واليابان أظهرت استعدادها لتقديم الائتمان إلى الصندوق عندما أصبحت هناك حاجة ماسة إلى زيادة أمواله وكان ذلك في عام 1962. ومنذ عام 1972 بدأ الصندوق في توزيع حقوق السحب الخاصة على أعضائه بنسبة حصصهم في أموال الصندوق.

وانبثقت فكرة تأسيس صندوق النقد الدولي من الاهتمام الأممي في قيام نظام اقتصادي دولي مستقرّ، والحرص على تفادي وقوع الأخطاء وتكرارها التي كانت قد وقفت عائقاً في وجه الاقتصاد الدولي في العقود السابقة التي ألحقت به خسائر كبيرة، وجاء صندوق النقد الدولي وليد أحداث تاريخية ومن أهمها الحرب العالمية الثانية، وكما أثرت به الأفكار الاقتصاديّة والسياسيّة التي كانت تسود البلاد في تلك الفترة.، فتقرّر إنشاء بنك دولي لغايات تقديم الدعم للإنشاء والتعمير، وكما يحفّز النشاط الاقتصادي ويستعيده.

النظام النقدي الدولي أساس انشاء صندوق النقد الدولي

تهدف فكرة إنشاء نظام نقدي دولي إلى خلق مصدر للاستقرار النقدي الدولي من خلال توفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم عمليات المبادلة التجارية بين دول العالم. إلا أنَّ هذا النظام قد مر بعدة مراحل نتيجة تغير الظروف والأحداث السياسية والاقتصادية العالمية. فبعدما كان التعامل بين الدول في المجال التجاري يتم وفق نظام المقايضة أصبح يتم وفق قاعدة الذهب، ثم تحول العالم إلى نظام آخر يرتكز على عملة واحدة وهي الدولار الأمريكي وأخيراً جاء نظام تعويم العملات وترك العملات لقوى السوق أي العرض والطلب.

ـتطور النظام النقدي الدولي

يمثل النظام النقدي الدولي مجموعة القواعد والإجراءات المتفق عليها دولياً من أجل تحديد العلاقات النقدية بين الدول وكيفية تقييم سعر صرف العملات تجاه بعضها البعض بالإضافة إلى تحديد أنواع النقود التي تُقبل بين الدول كوسيط للتبادل ومقياس لقيم السلع والخدمات المتبادلة، والتي تستخدم في نفس الوقت مستودعاً للقيم والإحتياطات الدولية، كذلك مدى توافر السيولة النقدية اللازمة لدفع وتسوية الالتزامات الدولية .

النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتون وودز 1944

شهد الاقتصاد العالمي قبيل إنتهاء الحرب العالمية الثانية هزات واضطرابات عنيفة في نظامه النقدي ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية، مما دفع بالولايات المتحدة وبريطانيا إلى التفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساسا لعلاقات نقدية دولية لعالم ما بعد الحرب ولهذا الغرض نظَّمت مؤتمراً في مدينة **بريتون وودز Bretton - Woods** بولاية **نيوهامبشير New Hampshire** - بالولايات المتحدة في يوليو 1944 شاركت فيه 44 دولة وكان كل من **جون مينارد كينز John Maynard - Keynes** وهاري ديكستو وايت Harry Dexter White - بمثابة مهندسا المؤتمر، وقد أقر المؤتمر نظاماً نقدياً جديداً قائماً على قاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب بسعر ثابت يبلغ 35$ لكل أونصة من الذهب، (الأونصة الواحدة تساوي 31.103غم من الذهب) ونتيجة لذلك تحول الدولار ليكون العملة الاحتياطية الدولية وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات المرتبطة به، وقد استمر العمل بهذا النظام قرابة خمس وعشرون سنة حتى انهياره في عام 1971 كما سيتم توضيحه لاحقا، وقد استهدف هذا النظام أساساً حرية التجارة الدولية وإلغاء القيود على المدفوعات الدولية.

وقد حاول المؤتمر المذكور تكريس مجموعة من الأفكار وتحقيق أهداف هامة منها:

-ضمان حرية التحويل بين عملات الدول المختلفة.

-وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها.

-تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.

-الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد.

كما أسفرت جهود هذا المؤتمر إلى تحقيق نتيجتين مهمتين هما:

الأولى: إنشاء صندوق النقد الدولي IMF والغرض منه تحقيق استقرار أسعار الصرف والإشراف على تنفيذ قواعد النظام النقدي الدولي الجديد. حيث قام هذا الصندوق بمباشرة مهامه بعد1947 .

الثانية: إنشاء البنك الدولي للإنشاء و التعمير IBRD والغرض منه هو مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب ثم مساعدة الدول الأخرى على التنمية الاقتصادية.
*وبالإضافة إلى المؤسستين السابقتين فقد انبثقت عن المؤتمر فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO ولكن لم تنفذ مباشرة وإنما ابتدأت بالاتفاقية متعددة الإطراف والمسماة بـ (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة A General Agreement on Tariffs and Trade GATT)عام 1948وبمشاركة 23 دولة وبجولاتها الثمان والتي تمخضت جولتها الثامنة – جولة الأوروغواي - عن إنشاء منظمة التجارة العالميةWTO

انهيار نظام بريتون وودز

أدَّى توفر الدولار لدى دول الفائض مع الولايات المتحدة إلى فقدان الثقة في احتياطاتها الدولارية ومن ثم عمدت إلى تحويل هذا الفائض إلى ذهب مما أدى إلى هبوط مخزون الرصيد الذهبي الموجود في حوزة الولايات المتحدة حيث انخفض من 18 مليار $ إلى 11

مليار $ (1960 - 1970) وأصبحت مستحقات الدول اتجاه أمريكا تفوق ما لديها من رصيد ذهبي الشيء الذي طرح الكثير من التساؤلات فيما يخص قدرتها على تحويل الدولار إلى ذهب .

وفي 9 مايو 1971 رفعت كل من سويسرا (الفرنك) والنمسا (الشلن) من قيمة عملتهما بنسبة 7.1 % و5.1 % على التوالي بينما قررت ألمانيا وهولندا تعويم عملتهما في ذلك الوقت، ثم حدثت العديد من الأحداث والأزمات كان أبرزها الانتكاسة التي شهدها الإسترليني عامي 1965 و 1966 مما دفع الولايات المتحدة لعملية إنقاذه خوفاً من انعكاس ذلك على تنامي حركة المضاربة بالدولار، وأمام هذه الأوضاع المتأزمة في أسواق الصرف والحالة التي وصل إليها الدولار الأمريكي واحتياطيها الذهبي قامت أميركا بالتدخل لإصلاح الأوضاع وذلك بإقرار مجموعة من قرارات على لسان رئيسها ريتشارد نيكسون في 1971/8/15 (والتي تعرف بصدمة نيكسون) في خطابه للأمة تحت عنوان السياسات الاقتصادية الجديدة والتي تضمنت الآتي

:

-1وقف تحويل الدولار إلى ذهب أي وقف التزاماتها الدولية.
-2خفض الإنفاق العمومي والمساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة 10. %
-3فرض ضريبة على السلع التي تدخل إلى أمريكا سعيا إلى رفع تنافسية السلع الأمريكية.

ومعنى ذلك هو انهيار قاعدة الدولار التي قام عليها النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية مما اضطرت بعض الدول إلى تعويم عملاتها.

المحاضرة السابعة:

النظام النقدي الدولي الحديث

أسباب فشل نظام بريتوون وودز

التنظيمات التي أفرزها النظام النقدي الدولي خلال تطوره

إصلاح النظام النقدي الدولي

أسباب فشل نظام بريتوون وودز

لقد فشل نظام بريتون وودز بسبب ما احتواه من تناقضات ولما ورد على سيره وتنفيذه من قيود وحواجز أهمها:

-1لم يسمح في ظل هذا النظام للدول بالقيام بإجراءات تصحيحية للعجز في ميزانيتها كما كان الحال في نظام الذهب.

-2أنَّ هذا النظام عانى من مشكل رئيسي هو ارتكازه على عملة واحدة وهي الدولار وهذا يعني أن استقرار النظام ككل متوقف على استقرار الدولار فحدوث أي هزة فيه سوف تنعكس على النظام ككل

-3لم يأخذ النظام النقدي الجديد في الحسبان تزايد أهمية العملات الأخرى كالين الياباني والعملات الأوروبية.

-4تتوقف الثقة بالدولار على الحالة التي يتحقق فيها التوازن في ميزان المدفوعات الأميركي، لانه يؤدي الى تثبيت حجم السيولة الدولية، ولكن عند حصول عجز في هذا الميزان فسوف يؤدي إلى توفير سيولة دولية كافية، ولكنه يؤدي إلى إهدار الثقة في العملة الوسيطة وتحويلها إلى ذهب.

التنظيمات التي أفرزها النظام النقدي الدولي خلال تطوره

لقد عرف العالم بعد الحرب العالمية الثانية اتساعا في حجم التجارة العالمية وكثرة المعاملات التجارية بين الدول الأمر الذي استدعى توفير وسائل دفع كافية لتغطية هذه المعاملات. في هذا الوقت فان وسائل الدفع المقبولة دوليا والمتمثلة في الذهب واحتياطي العملات وحقوق السحب التي يمنحها صندوق النقد الدولي لم تعد كافية . فلم يكن هناك مناص من توفير وسيلة دفع إضافية لدعم الوسائل السابقة ، حيث أوجد صندوق النقد الدولي وسيلة دفع جديدة تسمى بحقوق السحب الخاصة والتي سوف نتطرق إليها فيما يلي .

إن إتباع نظام تعويم العملات من قبل الكثير من الدول نجم عنه تدخل هذه الأخيرة في سوق

الصرف لإبقاء سعر صرف عملتها ضمن الحدود التي تخدم اقتصادها الأمر الذي تسبب في حدوث المضاربة واضطرابات كثيرة في سوق الصرف نتيجة الانتقال السريع والكبير للأموال السائلة بالدولار إلى دول أخرى بقصد تحويلها إلى الين والعملات الأوروبية وهنا شعرت الدول الأوروبية بالخطر المحدق باقتصادها ونموها مما دفعها إلى إيجاد حل يقف في وجه هذه الاضطرابات الحاصلة في سوق الصرف فحاولت تثبيت أسعار صرف عملتها في مواجهة بعضها البعض لهذا قامت الدول الأوربية بوضع أول حجر في أساس بناء النظام النقدي الأوروبي .

كما أن فترة وفرة الدولار على حساب حصول العجز في الميزان التجاري الأمريكي أدت إلى تراكم كمية هائلة من الدولارات في البنوك الأوروبية الأمر الذي ساعد في نمو الدولار الأوروبي (يقصد بالدولار الأوربي العملات الأوربية المربوطة بالدولار

الأميركي) الذي فرض نفسه وأصبح السوق الأوربي أكبر سوق دولي للعملات والذي يعرف بسوق العملات الأوروبية .

إصلاح النظام النقدي الدولي

في ظل الصعوبات والأزمات التي واجهت العديد من دول العالم وخاصة النامية منها من جراء الاختلال الذي اكتنف النظام النقدي الدولي عبر مراحله المختلفة. وبسبب استمرار تجاهل مصالح الدول النامية من طرف الدول الكبرى في إطار العلاقات النقدية الدولية والسعي الدائم إلى إنشاء نظام نقدي دولي يتماشى مع مصالح هذه الأخيرة. فقد تنبهت الدول النامية إلى ضرورة إصلاح هذا النظام وجعله أكثر ملائمة وسلاسة ، فقدمت بعض الاقتراحات والتوصيات التي سوف نعرضها تباعا منذ نهاية الخمسينات وإلى الوقت الحاضر.

1- مقترح مجموعة الأربع وعشرون : (وهي أقطار أعضاء من آسيا، إفريقيا ، أمريكا اللاتينية) وقد عبرت هذه المجموعة عن وجهة نظر الأقطار النامية بإصلاح النظام النقدي الدولي وتركزت مطالبها في إزالة عوائق الحماية من قبل الدول الكبرى والأخذ بنظر الاعتبار

مشكلات الدول النامية المتعلقة بالتجارة الدولية وأسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال الدولية .

2- مشروع تريفن (Triffin) : ويقضي بخلق بنك مركزي عالمي وتدويل الاحتياطات النقدية بطريقة تعنى بأغراض تعزيز التجارة الدولية من جهة وأغراض التنمية من جهة أخرى.

3- مشروع بونشتاين : ويرتكز حول تغيير وتطوير آلية صندوق النقد الدولي .

4- مشروع اتفاق جامايكا 1976: ومفاده مطالبة الأقطار الرأسمالية الصناعية بزيادة منح الأقطار النامية من حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي بواقع 50.% .

5- مبادرة أروشا :(The Arusha initiative) وهذه المبادرة جاءت في شكل إعلان صدر عن الاجتماع الدولي الذي عقد في مدينة أروشا بتنزانيا بهدف التوصل إلى مجموعة من المبادئ والأسس لنظام نقدي دولي جديد يخدم مصلحة الاقتصاد العالمي عموما والأقطار النامية على وجه الخصوص ، ونقطة الانطلاق الأساسية في هذه المبادرة هي الدعوة الموجهة للأمم المتحدة بضرورة عقد مؤتمر دولي للبحث في الشؤون النقدية والمالية الدولية بمعزل عن صندوق النقد الدولي للتحرر من مجموعة (G10) وترى هذه المبادرة أن هناك هدفين جوهريين يتعين على النظام الجديد أن يحققهما وهما :

1- تحقيق الاستقرار النقدي العالمي والمحافظة على مستويات مقبولة للتشغيل والنمو وكبح الاتجاهات التضخمية والانكماشية والبطالة في الاقتصاد العالمي .

2- دعم عملية التنمية الاقتصادية في الأقطار النامية .

ولتحقيق هذه الاهداف اقترحت مبادرة اروشا مجموعة من الآليات :

1 - ديمقراطية الإدارة والرقابة على النظام النقدي الدولي الجديد .

2 - توافر صفة العالمية للنظام المذكور من خلال مشاركة كافة أقطار العالم في تدويل التجارة والمدفوعات .

3- إصدار عملة دولية جديدة تكون مقبولة للوفاء بالمعاملات الدولية .

4- إضافة إلى ذلك لابد من سلطة أو مؤسسة نقدية دولية لإدارة هذا النظام .

المحاضرة الثامنة:

أهداف صندوق النقد الدولي و مصادر أمواله

مهام صندوق النقد الدولي

أهدافه و وظائفه

مصادر أموال صندوق النقد الدولي

المحاضرة الثامنة: أهداف صندوق النقد الدولي و مصادر أمواله

مهام صندوق النقد الدولي:

1 تحقيق استقرار في أسعار الصرف بين الدول الأعضاء.

2 تحقيق نمو متوازن للتجارة الدولية بما يكفل رفع مستوى الانتاجية وزيادة الدخول الحقيقية وتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء

3 تعزيز التعاون النقدي الدولي.

4 تقديم التسهيلات الإئتمانية للدول الأعضاء لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

5 تقديم مساعدات فنية في مجال عمل البنوك المركزية والمحاسبة الخاصة بميزان المدفوعات والضرائب.

أهداف الصندوق

-تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي؛

-تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية؛

-تشجيع استقرار أسعار الصرف؛

-المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف؛

-إتاحة الموارد (بضمانات كافية) للبلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات تتعلق بميزان المدفوعات.

وظائف الصندوق

أ-الرقابة: حفاظا على الاستقرار ومنعا لوقوع أزمات في النظام النقدي الدولي، يتابع الصندوق سياسات البلدان الأعضاء والتطورات الاقتصادية والمالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال نظام رسمي يعرف باسم الرقابة. ويقدم الصندوق المشورة لبلدانه الأعضاء ويشجع اعتماد سياسات تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحد من التعرض للأزمات الاقتصادية والمالية وترفع مستويات المعيشة. كذلك يجري الصندوق تقييمات منتظمة للتطورات العالمية المحتملة من خلال تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ولتطورات الأسواق المالية

من خلال تقرير الاستقرار المالي العالمي ولتطورات الموارد العامة من خلال تقرير الراصد المالي وللمراكز الخارجية للاقتصادات الكبرى من خلال تقرير القطاع الخارجي، بالإضافة إلى نشر سلسلة من التقارير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي.

ب- ***المساعدة المالية*:** أحد مسؤوليات الصندوق الرئيسية تقديم القروض لبلدانه الأعضاء التي تمر بمشكلات فعلية أو محتملة في ميزان المدفوعات. وتصمم السلطات في كل بلد برامج وطنية للتصحيح الاقتصادي بالتعاون الوثيق مع الصندوق وبدعم تمويلي منه، على أن يرتهن استمرار هذا الدعم بمدى فعالية تنفيذ التعديلات المقررة. وفي تحرك لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، بادر الصندوق في إبريل 2009 بتعزيز طاقته الإقراضية والموافقة على عملية إصلاح شامل كبرى لآليات الدعم المالي، أعقبها المزيد من الإصلاحات في السنوات اللاحقة. وقد عززت هذه التغييرات أدوات الصندوق المستخدمة في منع وقوع الأزمات، مما دعم قدرته على تخفيف العدوى أثناء الأزمات النظامية وسمح له بتصميم أدوات أفضل لتلبية احتياجات كل بلد عضو

ج- **تنمية القدرات:** يقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب لمعاونة البلدان الأعضاء في بناء مؤسسات اقتصادية أفضل وتعزيز القدرات البشرية ذات الصلة. ويتضمن هذا، على سبيل المثال، تصميم وتنفيذ سياسات ضريبية وإدارية أكثر فعالية، وإدارة الإنفاق، وسياسات النقد والصرف، والرقابة والتنظيم في النظامين المصرفي والمالي، والأطر التشريعية، والإحصاءات الاقتصادية.

مصادر أموال صندوق النقد الدولي

1. *الاكتتاب:* وهي عبارة عن حصص الدول الأعضاء في رأس مال الصندوق.

تخصَّص لكل بلد عضو في الصندوق حصة عضوية معينة تتحدد عموما حسب حجمه النسبي في الاقتصاد العالمي. وعلى هذا الأساس يتحدد الحد الأقصى لمساهمته في موارد الصندوق

المالية. وعند انضمام أي بلد إلى عضوية الصندوق، عادة ما يدفع مبلغا يصل إلى ربع حصته في شكل عملات أجنبية قابلة للتداول على نطاق واسع (كالدولار الأمريكي أو اليورو أو اليوان الصيني أو الين أو الجنيه الإسترليني) أو حقوق سحب خاصة. أما ثلاثة أرباع الحصة المتبقية فتدفع بعملة البلد العضو.

2-الاقتراض متعدد الأطراف: بينما تشكل حصص العضوية مصدر التمويل الرئيسي للصندوق، يستطيع الصندوق تكميل هذه الموارد من خلال الاقتراض متعدد الأطراف إذا ارتأى أن قدرته على الإقراض قد تقصر عن تلبية احتياجات البلدان الأعضاء. وتمثل الاتفاقات الجديدة للاقتراض الداعم الرئيسي للموارد المستمدة من حصص العضوية. ومن خلال هذه الاتفاقات، يقف عدد من البلدان والمؤسسات على استعداد لإقراض الصندوق موارد إضافية. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح الاتفاقات العامة للاقتراض للصندوق الاقتراض من عدد أقل من البلدان. ويشكل النوعين من الاتفاقات **خط دفاع ثان** يكفل للصندوق قدرة كافية على الإقراض، إذا ما وقعت أزمة مالية كبيرة على سبيل المثال.

3-الاقتراض الثنائي: يعتبر الاقتراض الثنائي مصدر مؤقت للموارد كفل له القدرة على تلبية احتياجات البلدان الأعضاء من القروض أثناء الأزمة المالية العالمية. ودخل الصندوق في اتفاقات اقتراض ثنائية لأول مرة في الفترة 2009-2010، تم دمجها لاحقا في الاتفاقات الجديدة للاقتراض. وفي 2012، مع تعمق الأزمة في منطقة اليورو، اتفق الصندوق وعدة بلدان أعضاء على جولة أخرى من الاقتراض الثنائي لمدة أربع سنوات تشكل **خط دفاع ثالث** بعد الموارد المستمدة من حصص العضوية والاتفاقات الجديدة للاقتراض. وفي عام 2016، نظرا لاستمرار عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، تعهد البلدان الأعضاء بالحفاظ على الاقتراض الثنائي في ظل إطار محسن جديد، حتى نهاية 2019 على الأقل.

4-حيازات الذهب: يمتلك الصندوق أيضا حيازات من الذهب تكونت من مدفوعات البلدان الأعضاء. وتصل حيازات الذهب لدى الصندوق إلى حوالي 5 , 90 مليون أوقية ،مما يجعل الصندوق من أكبر الحائزين الرسميين للذهب في العالم. غير أن اتفاقية تأسيس الصندوق تضع حدودا صارمة لاستخدام هذا الذهب. فالصندوق يجوز له بيع الذهب أو قبوله من البلدان

الأعضاء كوسيلة للدفع بشرط موافقة أغلبية 85% من مجموع أصوات البلدان الأعضاء، ولكن يحظر عليه شراؤه أو إجراء أي معاملات أخرى فيه.

حقوق السحب الخاصة

تعريف

حق السحب الخاص (SDR) هو أصل احتياطي دولي مدر للفائدة أنشأه الصندوق في عام 1969 كعنصر مكمل للأصول الاحتياطية الأخرى للبلدان الأعضاء.

ترتكز قيمة حق السحب الخاص على سلة عملات دولية تتألف من الدولار الأمريكي والين الياباني واليورو والجنيه الإسترليني واليوان الصيني. وحق السحب الخاص ليس عملة ولا مطالبة على الصندوق، لكنه مطالبة محتملة على عملات البلدان الأعضاء القابلة للاستخدام الحر. ويحدد الصندوق يوميا قيمة حق السحب الخاص بناء على كم العملات الثابتة المدرجة في سلة تقييم حقوق السحب الخاصة وأسعار الصرف السوقية اليومية بين العملات المدرجة في هذه السلة.

لا توزع مخصصات حقوق السحب الخاصة إلا على البلدان الأعضاء التي تختار المشاركة في إدارة حقوق السحب الخاصة. وكل أعضاء الصندوق مشاركون حاليا فيها.

ويمكن حيازة حقوق السحب الخاصة واستخدامها من جانب البلدان الأعضاء، وصندوق النقد الدولي، وكيانات رسمية مختصة محددة يشار إليها باسم "الحائزون المعتمدون" ، غير أنه لا يجوز حيازتها من جانب الكيانات الخاصة أو الأفراد. وهي تستمد وضعها كأصل احتياطي من التزامات البلدان الأعضاء بحيازتها ومبادلتها وقبول قيمتها التي يحددها الصندوق. وحق السحب الخاص يعمل أيضا كوحدة حساب في الصندوق وبعض المنظمات الدولية الأخرى، كما يجوز أن تقوَّم به الالتزامات المالية.

طبقا لاتفاقية تأسيس الصندوق، لا يجوز الاضطلاع بدور الحائز المعتمد لحقوق السحب الخاصة سوى للبلدان الأعضاء غير المشاركة، والبلدان غير الأعضاء، والكيانات الرسمية. وهناك حاليا 15 حائزا معتمدا: 4 بنوك مركزية (البنك المركزي الأوروبي، والبنك المركزي لدول وسط إفريقيا، والبنك المركزي لدول غرب إفريقيا، والبنك المركزي لمنطقة شرق

الكاريبي)؛ و3 مؤسسات نقدية حكومية دولية (بنك التسويات الدولية، والصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية؛ وصندوق النقد العربي)؛ و8 مؤسسات للتنمية (بنك التنمية الإفريقي، وصندوق التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وبنك الاستثمار الاسكندنافي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

يُستخدم حق السحب الخاص كوحدة حساب في الصندوق وبعض المنظمات الدولية الأخرى.

التوزيع العام لحقوق السحب الخاصة

التوزيع العام لحقوق السحب الخاصة هو وسيلة لتكملة احتياطيات النقد الأجنبي الخاصة بالبلدان الأعضاء تسمح لها بتقليص الاعتماد على الدين الداخلي أو الخارجي ذي التكلفة الأعلى من أجل بناء الاحتياطيات.

ويتمتع الصندوق طبقا لاتفاقية تأسيسه بسلطة خلق السيولة دون قيد أو شرط من خلال "توزيعات عامة" لمخصصات حقوق السحب الخاصة على البلدان المشاركة في إدارة حقوق السحب الخاصة بالصندوق (وهو ما يشمل كل البلدان الأعضاء حاليا)، وذلك بالتناسب مع حصة عضوية كل منها في الصندوق.

وتنص اتفاقية تأسيس الصندوق على الشروط التي تجيز إجراء هذه التوزيعات، وهي أن تلبي احتياجا عالميا طويل الأجل لتكملة الأصول الاحتياطية القائمة بصورة تدعم الوفاء بالأغراض التي أنشئ من أجلها الصندوق وتتجنب الركود والانكماش الاقتصاديين، وكذلك الطلب المفرط والتضخم؛ وأن تحظى هذه التوزيعات بتأييد واسع من البلدان الأعضاء المشاركة في إدارة حقوق السحب الخاصة

المحاضرة التاسعة:

حوكمة صندوق النقد الدولي

الحوكمة و الهيكل التنظيمي

شروط العضوية

الدول الأعضاء

المحاضرة التاسعة: حوكمة صندوق النقد الدولي

الحوكمة والهيكل التنظيمي

تُقسم هيئة صندوق النّقد الدّوليّ إلى المجالس الآتية:

–مجلس المحافظين: يرأس صـــندوق النّقد الدّوليّ مجلس المحافظين (وهم وزراء المالية أو مدراء البنوك المركزية كلٌّ في بلده)، ويمثّل كلّ منهم واحدة من الدّول الأعضـاء في المنظّمة والتي يصل عددها إلى 190 دولة، ويتم تنظيم اجتماعات سنوية لهذا المجلس لمناقشة قضايا الصّندوق.

– المجلس التّنفيذي: يتولّى المجلس التّنفيذيّ إدارة العمليات اليومية المتعلّقة بالصّـــندوق، ويتألّف هذا المجلس من أربعٍ وعشرين مديراً تنفيذيّاً يجتمعون ثلاث مرّات في الأسبوع على الأقلّ، ثمان مدراء منهم يمثّلون بلداناً فردية؛ وهي: الصّـــين، وفرنســـا، وألمانيا، واليابان، وروسـيا، والمملكة العربية السّـعودية، والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة الأمريكية، ويمثّل المدراء الستة عشر المتبقيين بقية الدول الأعضاء.

–مجلس الإدارة: يترأس مجلس الإدارة المـدير الإداريّ الـذي يعيّنـه المجلس لمـدّة خمس سـنوات قابلة للتّجديد، وهو يُشـرف على موظّفي الصّـندوق الذي يصـل عددهم إلى 2700 موظّف من أكثر من 140 دولة.

صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء، وهي مسؤولية تمثل عنصراً لازماً لتحقيق فعاليته. ويتولى القيام بأعمال الصـــندوق اليومية مجلس تنفيذي يمثل البلدان الأعضـــاء البالغ عددهم 190 بلداً، وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاث نواب للمدير العام – علماً بأن كل عضـــو في فريق الإدارة يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم. وتأتي الصـلاحيات المفوضـة للمجلس التنفيذي في تسـيير أعمال الصـندوق من مجلس المحافظين، صاحب السلطة الإشرافية العليا.

ومجلس المحافظين، الذي يضـم ممثلين لكل البلدان الأعضـاء، هو صـاحب السلطة العليا في إدارة صـــندوق النقد الدولي، وهو يجتمع في العادة مرة واحدة ســـنوياً خلال الاجتماعات السـنوية لصـندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويقوم كل بلد عضـو بتعيين محافظ – عادة ما يكون هو وزير المـالية أو محـافظ البنـك المركزي في ذلك البلد – ومحـافظ منـاوب. ويبت مجلس المحافظين في قضـــايا الســـياســـات الكبرى، ولكنه فوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية.

ويجري النظر في قضايا السياسات الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين سنوياً في إطار لجنة من المحافظين يطلق عليها اسم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، (وهي التي كانت تعرف باسم اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر 1999). أما لجنة التنمية، وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، فهي تقدم المشورة إلى المحافظين وترفع إليهم تقاريرها حول سياسات التنمية والمسائل الأخرى التي تهم البلدان النامية.

الصندوق مسؤول أمام حكومات بلدانه الأعضاء. وعلى رأس هيكله التنظيمي يأتي مجلس المحافظين الذي يتألف من محافظ ومحافظ مناوب من كل بلد عضو، وعادة ما يكونون من كبار المسؤولين في البنك المركزي أو وزارة المالية. ويجتمع مجلس المحافظين مرة واحدة سنويا في سياق الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي. وتضم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في عضويتها أربعة وعشرين من أعضاء مجلس المحافظين. وتقوم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ، بتقديم المشورة للمجلس التنفيذي حول مراقبة وإدارة النظام النقدي والمالي الدولي. أما عمل الصندوق اليومي فيشرف عليه المجلس التنفيذي الذي يضم 24 عضوا يمثلون كل أعضاء الصندوق ويدعمه خبراء الصندوق. والمدير العام هو رئيس موظفي الصندوق ورئيس المجلس التنفيذي، ويعاونه في أداء مهمته أربعة نواب.

شروط العضوية:

يعمل الصندوق على مساعدة الدول في حل مشاكلها الاقتصادية عن طريق تقديم القروض والاستثمارات الفنية وهذا ماجعل بلدان العالم يلجئون إلى الصندوق لشدة معاناتهم من حالة العجز في موازين مدفوعاتهم مما أدى بالصندوق وضع شروط للانخراط فيه وكسب العضوية وهذه الشروط تتمثل في:

-تحديد عملتها بالذهب أو بعملة أجنبية

-الالتزام بالاتفاقية و احترام الشروط الموضوعة

-حرية دخول وخروج الدول من الصندوق

-يجب على كل عضو جديد أن يقدم حصته في مدة لتتجاوز 30يوما

–لدراسة طلب دخول أي دولة إلى الصندوق يجب أن يكون الطلب كتابي.

–تحدد المدة بشهر لقبول أو رفض الطلب وهذا في حدود التفاوض مع الدول الطالبة للانخراط.

اعتبر الصندوق الدول الأعضاء الذين وقعوا على اتفاقية "بروتون وودز"أعضاء مؤسسين وعددهم 29دولة من بين 44دولة حضرت المؤتمر وهذا قبل 31-12-1945,ثم أضاف 10دول في 14مارس 46ثم التحقت استراليا في 47,أما في الوقت الحالي فيقارب عدد الأعضاء حاليا 200عضو.

–تنتهي عضوية البلد بسحبها من الصندوق ويكون هذا الأمر نافذا من تاريخ وصول الإبلاغ عن الانسحاب.

الدول الأعضاء:

هي الدول التي قدمت طلب العضوية وتم قبوله ولكن العضوية في الصندوق تنقسم إلى أعضاء أصليين وأعضاء آخرين.

- الأعضاء الأصليين:

هي تلك الدول التي شاركت ومثلت مؤتمر الأمم المتحدة المالي والنقدي والتي قبلت حكومتها العضوية قبل 31-12- 1945

- الأعضاء الآخرين:

هم الذين لم يقبلوا العضوية قبل 31-12- 1945 ولكن قبولها بعد ذلك فالعضوية اصبحت مفتوحة لدول اخرى

المحاضرة العاشرة:

الوظيفة المالية لصندوق النقد الدولي

أنواع القروض

ايجابيات و سلبيات الصندوق

علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي

المحاضرة العاشرة: الوظيفة المالية لصندوق النقد الدولي

أنواع القروض

يجوز للبلد العضو أن يطلب من الصندوق مساعدة مالية - (فعلية أو محتملة) - عند احتياج ميزان مدفوعاته إلى التمويل - أي إذا لم يكن باستطاعته تدبير تمويل كاف بشروط معقولة لسداد مدفوعاته الدولية الصافية (كالواردات واسترداد الديون الخارجية) مع الاحتفاظ بقدر كاف من الأرصدة الاحتياطية للمستقبل. وتتيح قروض الصندوق هامش أمان وقائي يعمل على

تيسير سياسات التصحيح والإصلاحات التي يتعين على البلد العضو تنفيذها لمعالجة المشكلة التي تواجه ميزان مدفوعاته واستعادة الأوضاع المواتية لتحقيق نمو اقتصادي قوي.

1-الإقراض بشروط غير ميسرة

اتفاقات الاستعداد الائتماني (SBA): هي الأداة التي يستخدمها الصندوق منذ أنشئت لتقديم معظم المساعدات التي تتاح للبلدان الأعضاء بأسعار السوق، وهي مصممة بحيث تساعد البلدان على معالجة المشكلات التمويلية التي تواجه ميزان المدفوعات على المدى القصير. وعادة ما تتراوح مدة هذه الاتفاقات بين 12 و 24 شهرا، على أن يتم السداد في غضون 3.25 – 5 سنوات بعد الحصول على القرض. ويجوز عقد اتفاقات الاستعداد الائتماني على أساس وقائي - حيث يفضل البلد العضو عدم السحب من الموارد الذي تمت الموافقة عليها وإنما يحتفظ بحقه في السحب إذا ما تدهورت الأوضاع. وتسمح هذه الاتفاقات بدرجة من المرونة في تحديد مراحل الصرف، مع إمكانية تركيز صرف القروض في البداية حسب مقتضى الحال.

خط الائتمان المرن: يختص "خط الائتمان المرن" بالبلدان التي تتمتع بمستوى بالغ القوة من الأساسيات والسياسات الاقتصادية والأداء السابق في مجال تنفيذ السياسات. ويوافق الصندوق، بناء على طلب البلد العضو، على اتفاقات استخدام خط الائتمان المرن إذا كانت البلدان المعنية قد استوفت معايير الأهلية المحددة سلفا. وتبلغ مدة الاستفادة من هذا التسهيل إما عاما واحدا أو عامين، مع إجراء مراجعة مرحلية بعد عام واحد للتأكد من أن شروط الأهلية لا تزال مستوفاة.

خط الوقاية والسيولة: يتاح "خط الوقاية والسيولة" للبلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصادية سليمة، مع سجل أداء سابق فيما يتصل بتنفيذ هذه السياسات. وقد تواجه البلدان المستوفية لشروط الاستفادة من "خط الوقاية والسيولة" مواطن خطر متوسطة وقد لا تستوفي معايير التأهل للاستفادة منه، لكنها لا تتطلب تعديلات كبيرة في سياساتها الاقتصادية مقارنة بما تتطلبه اتفاقات الاستعداد الائتماني.

وتبلغ مدة الاستفادة من هذا الخط إما ستة أشهر أو فترة تتراوح بين عام وعامين. وتخضع اتفاقات خط الوقاية والسيولة التي تتراوح مدتها بين عام وعامين لمراجعات نصف سنوية. وفي الظروف العادية، ينبغي ألا تتجاوز الموارد المتاحة لاستخدام البلد العضو 250% من قيمة حصته في حالة الستة أشهر، لكن هذا الحد يمكن تجاوزه ليصل إلى 500% من قيمة الحصة في الظروف الاستثنائية إذا كانت الصدمات الخارجية.

تسهيل الصندوق الممدد: أنشئ هذا التسهيل التمويلي في عام 1974 لمساعدة البلدان في معالجة المشكلات متوسطة الأجل وطويلة الأجل التي يتعرض لها ميزان المدفوعات وتعكس تشوهات كبيرة تتطلب إصلاحات اقتصادية أساسية. وقد زاد استخدامه زيادة كبيرة في فترة الأزمة الأخيرة، مما يعكس الطابع الهيكلي الذي تتسم به مشكلات ميزان المدفوعات لدى بعض البلدان.

أداة التمويل السريع: جاءت أداة التمويل السريع لتحل محل سياسات المساعدة في حالات الطوارئ وتوسيع نطاق تطبيقها. وتقدم الأداة مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة لكل البلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية عاجلة. وتخضع الموارد المتاحة من خلال أداة التمويل السريع لحد أقصى سنوي قدره 50% من قيمة حصة البلد المعني، بحد أقصى تراكمي قدره 100% من قيمة الحصة. وتُطبق على قروض الطوارئ نفس الشروط التي يخضع لها خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة واتفاقات الاستعداد الائتماني، بحيث يتم السداد في غضون 3.25 - 5 سنوات.

2-الإقراض بشروط ميسرة

أنشئت **تسهيلات الإقراض الميسر الجديدة للبلدان منخفضة الدخل** بدعم من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (– Poverty Reduction and Growth Trust PRGT"") ودخلت حيز التنفيذ في يناير 2010 كجزء من عملية إصلاح أوسع نطاقا لجعل الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق أكثر مرونة وملاءمة لمختلف احتياجات البلدان منخفضة الدخل (وفي إبريل 2013، تم تنقيح هذه التسهيلات لتعزيز ملاءمتها للبلدان منخفضة الدخل وإضفاء مزيد من المرونة على الدعم المقدم من الصندوق). وتمت زيادة حدود الاستفادة من

الموارد والمعايير المتعلقة بها بمقدار الضِعْف تقريبا مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة، كما أصبح التمويل بشروط أكثر يسرا، مع مراجعة أسعار الفائدة مرة كل عامين (وقد بلغت صفر% حتى نهاية عام 2016). وتدعم جميع التسهيلات التمويلية البرامج التي تتبناها البلدان المعنية بغية الوصول إلى مركز اقتصادي كلي قابل للاستمرار بما يتوافق مع تحقيق النمو والحد من الفقر على أساس قوي ودائم.

التسهيل الائتماني الممدد ("Extended Credit Facility – "ECF)

يأتي خلفا لتسهيل النمو والحد من الفقر باعتباره أداة الصندوق الأساسية لتوفير الدعم متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية على المدى المتوسط. ويقدم التمويل في ظل هذا التسهيل بدون فوائد في الوقت الراهن، مع فترة سماح مدتها 5.5 سنة وأجل استحقاق نهائي مدته عشر سنوات.

تسهيل الاستعداد الائتماني ("Standby Credit Facility – "SCF) التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية قصيرة الأجل. ويحل هذا التسهيل محل عنصر الموارد المرتفعة الذي يتضمنه "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" (Exogenous Shocks Facility)، ويمكن استخدامه في مجموعة كبيرة من الظروف، بما في ذلك الاستخدام على أساس وقائي. ويقدم التمويل في ظل هذا التسهيل بدون فوائد في الوقت الراهن، مع فترة سماح مدتها 4 سنوات وأجل استحقاق نهائي مدته 8 سنوات.

التسهيل الائتماني السريع ("Rapid Credit Facility – "RCF) يتيح مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات عاجلة. ويأتي هذا التسهيل في خطوة لتبسيط المساعدات العاجلة التي يقدمها الصندوق، ويمكن استخدامه بمرونة في مجموعة كبيرة من الظروف. ويقدم التمويل في ظل هذا التسهيل بدون فوائد في الوقت الراهن، مع فترة سماح مدتها 5.5 سنة وأجل استحقاق نهائي مدته 10 سنوات.

أهم إيجابيات و سلبيات الصندوق

الايجابيات:

1- استقرار أسعار صرف العملات للدول الأعضاء في الصندوق حتى عام 1968 مما ساهم في دعم وتحفيز التجارة والنمو الاقتصادي.

2- تنمية وتطوير التجارة الدولية الأمر الذي انعكس إيجاباً على الناتج العالمي.

3- حل مشكلة المدفوعات الدولية عن طريق اعتماد الدولار أداة دفع عالمية ساهمت في التخلص من التكتلات النقدية وأنظمة المدفوعات الثنائية التي أثرت سلباً على التجارة الدولية

4- تقديم القروض والمساعدات للدول النامية، وبشكل خاص التي اتبعت النظام الرأسمالي، في حين كانت المساعدات نادرة للدول التي اتبعت طريق التطور الاشتراكي وذلك لمحاربة الاتحاد السوفياتي آنذاك.

الانتقادات

1-سيطرة الدول المتقدمة على قرارات الصندوق وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تملك 20% من موارد الصندوق وقوته التصويتية ووجوده في نيويورك عاصمة المال الأمريكي.

2-توجه معظم القروض والمساعدات للدول الصناعية المتقدمة، أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد حصلت بريطانيا عام 1965 على 1907 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في حين حصلت الدول النامية جميعها على 910 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

3-استخدام مصطلح المشروطية حرم الدول النامية ذات التوجه الاشتراكي من موارد الصندوق وزاد من نصيب الدول ذات التوجه الرأسمالي في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وتعني المشروطية: اتباع الدول النامية للإصلاح الاقتصادي الذي يقوم على تحرير التجارة وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإصلاح عجز الموازنة عن طريق تقييد الطلب الأمر الذي يخفض حجم التدخل الحكومي ويؤدي لزيادة العرض وتخفيض الدخول مما أدى للدخول في الركود.

4-أصبح الصندوق عام 1990 الأداة الأولى والهامة لتحقيق شعار العولمة وبادر منذ ذلك التاريخ بالعولمة الاقتصادية وإجبار الدول على تحرير تجارتها والانضمام لمنظمة التجارة

العالمية التي تأسست عام 1995 أي أصبح ركن العولمة مع منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

تلتزم بذات الالتزامات وما تضعه الهيئة الحاكمة من شروط,وهي تتضمن شروط الاشتراك السارية على الاعضاء الحاليين في الصندوق.

علاقة الجزائر مع صندوق النقد الدولي :

انضمت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 26 سبتمبر 1963، حيث كانت حصتها تقدر بـ623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS) لترتفع بعد ذلك 941.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وهذا في أوت 1994.

طلبت الجزائر رسميا من الصندوق جدولة ديونها في أوائل 1994 بعدما كانت متوقفة عن الدفع في ديسمبر 1993

حاولت الجزائر بإرادتها في عام 1990 تطبيق برنامج التسوية الهيكلية بمرافقة البنك الدولي، لكنها فشلت في ذلك و اضطرت اللّجوء إلى صندوق النقد الدولي.

ابتداء من أبريل 1994 ،عقدت الجزائر اتفاق متعلق بتطبيق برنامج للإصلاح الشامل لمختلف المجالات السياسية والاقتصادية حيث شرعت في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي"stand by" المدعم من قبل صندوق النقد الدولي لمدة سنة وبعدها برنامجا للتصحيح الهيكلي لمدة 3 سنوات متتالية أي من 1995 إلى غاية 1998 .تعتبر الجزائر من أكثر الدول اقتراضاً من صندوق النقد الدولي من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث وصلت قيمة إجمالي القروض إلى ما يقرب من 3مليار دولار، كما كانت من أكثر الدول معاناة من العواقب السياسية المترتبة على الشروط و البرامج التي يضعها الصندوق.

المحور الرابع: مجموعة البنك العالمي

المحاضرة الحادية عشر: البنك العالمي

المحاضرة الثانية عشر: المؤسسات الأخرى لمجموعة البنك العالمي

المحاضرة الحادية عشر:

البنك العالمي

النشأة

البنك الدولي للإنشاء و التعمير

المؤسسة الدولية للتنمية

المحاضرة الحادية عشر: البنك العالمي

النشأة:

شهدت السبعون سنة الماضية تغيرات هائلة في الاقتصاد العالمي. وخلال هذه الفترة الزمنية، عملت مجموعة البنك الدولي، وهي أكبر مؤسسة إنمائية على مستوى العالم، على مساعدة أكثر من 100 من البلدان النامية وتلك السائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق للتكيف مع هذه التحديات من خلال تقديم القروض والمعارف والمشورة المعدة خصيصا وفقا لظروف كل حالة. وتعمل مجموعة البنك الدولي مع حكومات البلدان، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وبنوك التنمية الإقليمية، والمراكز البحثية، وغيرها من المؤسسات الدولية بشأن قضايا تتراوح ما بين تغير المناخ والصراع والأمن الغذائي إلى التعليم والزراعة والتمويل والتجارة. وهذه الجهود كافة تساند تحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك لأفقر 40% من السكان في جميع البلدان.

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 1944 ثم أُطلق عليه فيما بعد البنك الدولي، واتسع نطاق عمله ليضم ضمن مجموعة من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً.. واستهدفت القروض التي كان يقدمها البنك الدولي في بدايته إعادة بناء البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. وبمرور الوقت، تحول محور تركيز البنك الدولي من إعادة الإعمار إلى التنمية، مع التركيز على البنية التحتية مثل السدود وشبكات الكهرباء وشبكات الري والطرق. ومع إنشاء مؤسسة التمويل الدولية في 1956، أصبحت مجموعة البنك الدولي قادرة على تقديم القروض لشركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية في البلدان النامية. وجاء مع إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية في 1960 المزيد من التركيز على البلدان الأشد فقراً، في إطار التحول المطرد نحو استئصال شأفة الفقر، وهو ما أصبح الهدف الرئيسي لمجموعة البنك. وجاء إطلاق المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بعد ذلك بمثابة إثراء لقدرة مجموعة البنك على ربط الموارد المالية العالمية باحتياجات البلدان النامية.

واليوم نجد أن نشاط مجموعة البنك يلمس جميع القطاعات المهمة على وجه التقريب في مكافحة الفقر، ومساندة النمو الاقتصادي، وضمان تحقيق المكاسب المستدامة من حيث تحسين جودة حياة الناس في البلدان النامية. وعلى الرغم من الأهمية القصوى لاختيار وتصميم المشروعات على نحو سليم، تدرك مجموعة البنك الدولي حزمة واسعة النطاق من العوامل حاسمة الأهمية لتحقيق النجاح، ألا وهي المؤسسات الفعالة، والسياسات السليمة، والتعلم المستمر من خلال التقييم وتبادل المعارف، والشراكة، ويشمل ذلك الشراكة مع القطاع الخاص. ولدى مجموعة البنك الدولي علاقات راسخة مع أكثر من 180 بلدًا عضوًا في المجموعة، كما إنها تستفيد من هذه العلاقات في التصدي لتحديات التنمية الآخذة في الازدياد في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بالقضايا الحساسة مثل تغير المناخ وتفشي الأوبئة والتهجير القسري، تقوم مجموعة البنك الدولي بدور رائد نظرًا لقدرتها على إجراء نقاش فيما بين البلدان الأعضاء ومجموعة واسعة النطاق من الشركاء. وبمقدور المجموعة معالجة الأزمات مع إرساء الأسس في الوقت ذاته من أجل تنمية مستدامة أطول أجلًا.

وقد تجلى تطور مجموعة البنك الدولي في تنوع موظفيها ذوي التخصصات المتعددة، حيث تتضمن هذه التخصصات خبراء اقتصاد، وخبراء سياسات عامة، وخبراء قطاعات، وعلماء اجتماع، ومنهم من يعمل في المقر الرئيسي في واشنطن العاصمة، ومنهم من يعمل ميدانيًا في البلدان المعنية. ويعمل ما يزيد على ثلث موظفي البنك في مكاتبه القطرية الموجودة في تلك البلدان.

ومع زيادة الطلب على خدمات مجموعة البنك الدولي، نهض البنك الدولي للوفاء بها. وبالنظر إلى تطور الأمور، قدم البنك الدولي 4 قروض بقيمة إجمالية بلغت 497 مليون دولار في 1947، مقارنة بما بلغ 302 ارتباط بقيمة إجمالية بلغت 60 مليار دولار في 2015 .

البنك الدولي للإنشاء و التعمير

تعريف

تشمل مجموعة البنك العالمي خمس منظمات مالية دولية، أولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير: ويعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلداً. وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.

أُنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 1944 لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وانضم مع المؤسسة الدولية للتنمية، وهي الصندوق المعني بمساعدة أشد البلدان فقرا، ليشكلا معا البنك الدولي. ويعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عن كثب مع جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي والقطاعين العام والخاص في البلدان النامية لإنهاء الفقر وبناء الرخاء المشترك.

3-1-2 قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يوفر **تمويل مشروع الاستثمار** قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وائتمان / منحة من المؤسسة الدولية للتنمية ، وتمويل ضمان للحكومات للأنشطة التي تخلق البنية التحتية المادية / الاجتماعية اللازمة للحد من الفقر وخلق تنمية مستدامة

يوفر ***تمويل سياسة التنمية*** قرضًا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وائتمانًا / منحة من المؤسسة الدولية للتنمية ، ودعمًا لميزانية الضمان للحكومات أو قسمًا فرعيًا سياسيًا لبرنامج السياسات والإجراءات المؤسسية للمساعدة في تحقيق النمو المستدام والمشترك والحد من الفقر

يربط ***البرنامج من أجل النتائج*** صرف الأموال مباشرة بتحقيق نتائج محددة ، مما يساعد البلدان على تحسين تصميم وتنفيذ برامج التنمية الخاصة بها وتحقيق نتائج دائمة من خلال تعزيز المؤسسات وبناء القدرات.

- ***القرض المرن من البنك الدولي للإنشاء والتعمير*** :هو خيار تمويل شامل للمقترضين من القطاع العام ، بما في ذلك ما يصل إلى 35 عامًا من الاستحقاق ، ومعدلات الفائدة المستندة إلى السوق التي تعكس التصنيف الائتماني للبنك الدولي للإنشاء والتعمير AAA، والمرونة لتكييف شروط السداد ، والأدوات المضمنة لإدارة العملة و / أو مخاطر أسعار الفائدة
- ***تمويل طارئ:*** يقدم البنك الدولي خطوط ائتمان طارئة تتيح للعملاء تلبية متطلباتهم التمويلية بسرعة في أعقاب النقص في الموارد بسبب الأحداث الاقتصادية السلبية أو الكوارث.

الخدمات التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

تنخرط مجموعة البنك الدولي مع البلدان متوسطة الدخل باعتبارها بلدانا مساهمة فيها ومتعاملة معها. وهذه البلدان هي المحرك الرئيسي للنمو العالمي، كما أن بها الاستثمارات الكبرى في البنية التحتية، وتحصل على نسبة كبيرة من صادرات البلدان المتقدمة والبلدان الأفقر. وكثير

من البلدان النامية يحقق في الوقت الحالي تقدمًا اقتصاديًا واجتماعيًا سريع الوتيرة، كما إنها تلعب دورًا أكبر من ذي قبل في إيجاد حلول للتحديات العالمية.

كما يقطن في البلدان متوسطة الدخل أكثر من 70% من فقراء العالم، وغالبًا في المناطق النائية. وتعاني هذه البلدان من أخطار التعرض للصدمات والأزمات الاقتصادية العابرة للحدود، ومن بينها تغير المناخ، والتهجير القسري، وتفشي الأوبئة بسبب محدودية القدرة على الوصول إلى التمويل الخاص. والبنك الدولي شريك أساسي للبلدان متوسطة الدخل التي تمثل أكثر من 60% من حافظة مشروعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

- يقدم البنك الدولي مزيجًا من الموارد المالية، والمعارف، والخدمات الفنية.
- تساعد المشورة الاستراتيجية التي يقدمها البنك الدولي جهود الإصلاح التي تضطلع بها الحكومات لتحسين الخدمات، وتشجيع المزيد من الاستثمارات الخاصة، وابتكار وتبادل الحلول.
- يدخل البنك في شراكات مع البلدان مع ظهور وتطور التحديات من خلال منتجات مالية مبتكرة، ومجموعة واسعة النطاق من المنتديات العالمية.

وبوجه عام، يساعد البنك الدولي على ضمان إمكانية استدامة التقدم المحرز على صعيد الحد من الفقر وتوسيع نطاق الرخاء. ويشدد البنك الدولي بصورة خاصة على مساندة الشريحة الأدنى من البلدان متوسطة الدخل في سبيل نهوضها الاقتصادي، والتخرج من المؤسسة الدولية للتنمية كي تصبح مؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويعمل البنك الدولي أيضًا على توسيع نطاق القدرات لمساعدة البلدان على التعامل مع أوضاع الهشاشة ومواقف الصراع. وكشريك طويل الأجل، يعمل البنك الدولي على زيادة مساندته لجميع البلدان متوسطة الدخل في أوقات الأزمات.

-من خلال شراكة البنك الدولي مع البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية، يتيح البنك الدولي للإنشاء والتعمير حلولا مالية مبتكرة، بما في ذلك المنتجات المالية (القروض والضمانات ومنتجات إدارة المخاطر)، والمعرفة والخدمات الاستشارية (شاملة

على أساس استرداد التكاليف) لحكومات البلدان الأعضاء على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

-يمول البنك الدولي للإنشاء والتعمير الاستثمارات في جميع القطاعات، ويقدم المساندة الفنية والخبرات المتخصصة في مختلف مراحل المشروع. ولا تزود موارد البنك البلدان المقترضة بالتمويل الضروري فحسب، ولكنها أيضاً تُعتبر أداة مهمة لنقل المعارف العالمية والمساعدة الفنية.

-تساعد الخدمات الاستشارية في مجال الديون العامة وإدارة الأصول الحكومات ومؤسسات القطاعات الرسمية والمنظمات الإنمائية على بناء القدرات المؤسسية لحماية الموارد المالية وزيادتها.

-يساند البنك الدولي للإنشاء والتعمير جهود الحكومات الرامية لتدعيم إدارة الشؤون المالية العامة، وتحسين مناخ الاستثمار، ومعالجة الاختناقات التي تعوق تقديم الخدمات، وتعزيز السياسات والمؤسسات.

المؤسسة الدولية للتنمية

تعريف

المؤسسة الدولية للتنمية هي ذراع البنك الدولي المعنية بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً. وتهدف المؤسسة، التي أُنشئت في عام 1960، إلى الحد من الفقر من خلال تقديم قروض معفاة من الفائدة، أو بفائدة منخفضة (تُسمَّى "اعتمادات") ومِنَح لبرامج تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوتات وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للناس.

وتُكمِل المؤسسة عمل ذراع الإقراض الأصلي في البنك الدولي - البنك الدولي للإنشاء والتعمير. تدعم المؤسسة الدولية للتنمية مجموعة متنوعة من الأنشطة الإنمائية التي تمهد الطريق نحو تحقيق المساواة، والنمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، ورفع مستويات الدخل، وتحسين الأحوال المعيشية. وتُعد المؤسسة من أكبر مصادر المساعدات المقدَّمة إلى بلدان العالم الأكثر فقراً الأربعة والسبعين، كما أنها أكبر مصدر منفرد لأموال الجهات المانحة التي تُقدم لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في هذه البلدان.

وتقدم المؤسسة قروضا بشروط ميسرة. ويعني هذا أن سعر الفائدة على اعتمادات المؤسسة إما صفر، وإما سعر منخفض للغاية مع أجل سداد يمتد لفترة تتراوح بين 30 و40 سنة. ويتلقى أكثر من نصف البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة جميع موارد المؤسسة، أو نصفها، بشروط منح لا تشتمل على أقساط سداد على الإطلاق. تستهدف هذه المِنَح البلدان منخفضة الدخل المُعرَّضة بدرجة أكبر لمخاطر المديونية الحرجة.

وبالإضافة إلى القروض الميسَّرة والمِنح، تتيح المؤسسة مستويات عالية من المساعدات لتخفيف أعباء الديون، وذلك من خلال مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومبادرة تخفيض الديون متعددة الأطراف.

وفي السنة المالية المنتهية في 30 جوان2021، بلغت قيمة مجموع ارتباطات المؤسسة 36 مليار دولار، قُدِّم منها 12.1 مليار دولار على هيئة مِنَح. وتلقت منطقة أفريقيا 70% من مجموع الارتباطات. وقد قامت المؤسسة الدولية للتنمية منذ عام 1960 بإقراض 458 مليار دولار إلى 114 بلداً. وزادت الارتباطات السنوية زيادة مطردة، وبلغت في المتوسط حوالي 29.4 مليار دولار في خلال السنوات الثلاث الماضية (من السنة المالية 2019 - إلى السنة المالية 2021).

وقد تخرّج 37 بلداً ن أهلية الاقتراض من المؤسسة، وأصبح كثير منها ضمن البلدان المانحة للمؤسسة، مثل الصين وشيلي والهند وكوريا الجنوبية وتركيا.

الاقراض

تحدد شروط الإقراض وفقا لمستوى المخاطر التي تواجه البلدان المقترضة نتيجة لمخاطر ارتفاع أعباء الديون، ومستوى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، والجدارة الائتمانية للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وتحصل البلدان المقترضة المعرضة لمخاطر ارتفاع أعباء الديون على مساعدات مالية في شكل منح بنسبة 100%، أما البلدان المعرضة لمخاطر متوسطة من ارتفاع أعباء الديون فتحصل على 50% من المساعدات في شكل منح.

فيما تحصل بلدان أخرى على اعتمادات من المؤسسة الدولية للتنمية بشروط ميسرة بآجال استحقاق تبلغ 38 عاما و 30 عاما. وتتلقى الدول الصغيرة التمويل من المؤسسة بشروط الإقراض للاقتصادات الصغيرة بأجل استحقاق يبلغ 40 عام.

الأهداف

تركز المؤسسة الدولية للتنمية على تحقيق النمو عريض القاعدة، ويشمل ذلك:

-السياسات الاقتصادية السليمة، والتنمية الريفية، وأنشطة أعمال القطاع الخاص، والممارسات البيئية المستدامة؛

-الاستثمار في العنصر البشري، والتعليم، والرعاية الصحية خاصة في مجال مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا والسل؛

-توسيع نطاق قدرات البلدان المقترضة لتقديم الخدمات الأساسية وإرساء مبدأ المساءلة فيما يتعلق بالموارد العامة؛

-تحقيق التعافي من آثار الاضطرابات المدنية، والصراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية

-تشجيع التكامل التجاري والإقليمي؛

مهمة المؤسسة الدولية للتنمية:

تخضع المؤسسة الدولية للتنمية لرقابة 174 بلداً هي البلدان المساهمة في مواردها، والتي تشكِّل مجلس المحافظين. ويتولى موظفو العمليات بالبنك الدولي والحكومات والهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ إدارة الأنشطة الإنمائية اليومية لعمل المؤسسة.

وتحصل المؤسسة منذ إنشائها على مواردها المالية بصفة رئيسية عن طريق الإسهامات التي تقدمها حكومات البلدان الأعضاء (انظر المساهمين في موارد المؤسسة). وتلتقي الجهات المانحة مرة كل ثلاث سنوات لتجديد موارد المؤسسة واستعراض إطار سياساتها. ويكفل مسؤولو الحكومات المانحة التي ارتفع عددها الآن إلى ما يزيد على 50 (يُعرفون باسم "مندوبو المؤسسة الدولية للتنمية")، وممثلو البلدان الأعضاء المقترضة أن تلبي سياسات المؤسسة وأُطُر تمويلها احتياجات تلك البلدان. وتتعاون المؤسسة كذلك مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية والمراكز البحثية حول العالم عند تطوير أُطُر سياساتها.

فبحلول عام 2030، سيعيش 50% من فقراء العالم في بلدان متأثرة بأوضاع تسودها الهشاشة والصراع.

لقد وُضِعت اللمسات الأخيرة على أحدث عملية لتجديد موارد المؤسسة - العملية التاسعة عشرة- في ديسمبر 2019، وقد أسفرت عن مستوى قياسي من موارد التجديد بلغ 82 مليار دولار لتمويل المشروعات على مدى فترة السنوات الثلاث المنتهية في 30 جويلية 2023. وهذا التمويل الذي يشمل أكثر من 53 مليار دولار لأفريقيا، سيساعد البلدان في الاستثمار في احتياجات شعوبها، وزيادة النمو الاقتصادي، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية والكوارث الطبيعية.

كيفية تخصيص الموارد المالية للمؤسسة الدولية للتنمية

تحتاج البلدان المقترضة من المؤسسة إلى الحصول على موارد تمويلية كبيرة بشروط ميسَّرة. ومن ثم، يتعيَّن على المؤسسة اتخاذ قرارات بشأن كيفية تخصيص الموارد الشحيحة فيما بين البلدان المؤهلة للاقتراض.

وتستند قرارات التخصيص إلى عدة معايير، من بينها مستوى دخل كل بلد وسجل أدائه في إدارة اقتصاداته ومشروعات المؤسسة الجاري تنفيذها لديه.

ولكي تكون البلدان مؤهلة للحصول على التمويل، فإنه يتعيَّن عليها أولاً استيفاء المعايير التالية:

- ضرورة أن يكون معدل الفقر النسبي، الذي يُعرَّف بأنه نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، أقل من حد معين (يتم تحديثه سنويّاً). وفي السنة المالية 2022، بلغ هذا الحد 1205 دولاراً.
- عدم التمتع بأهلية ائتمانية للاقتراض بشروط السوق، ومن ثم الحاجة إلى موارد ميسَّرة لتمويل البرنامج الإنمائي للبلد.

علاوة على ذلك، تُقيَّم البلدان بعدئذ لتحديد مدى إجادتها في تنفيذ السياسات التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

كيفية تنفيذ مشروعات المؤسسة الدولية للتنمية

تنفِّذ الحكومة المقترضة المشروع بمساعدة فنية ومساندة من البنك الدولي. وتوضع سياسات وقائية وضوابط مالية وتعاقدية كافية. وحالما يجري التنفيذ، ترفع الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ تقارير منتظمة عن أنشطة المشروع وتُعِد تقارير عن أوضاعه.

ويُرصَد التقدم المُحرَز في المشروع ونواتجه وأثره على المستفيدين طوال مرحلة التنفيذ، للحصول على بيانات لقياس الفعالية النهائية للعملية.

تقارَن النتائج النهائية بعد ذلك بالنتائج المتوقَّعَة. وفي الأغلب تُستخدَم المعلومات المُكتسبَة لتحديد التدابير الحكومية الإضافية وتحسين القدرات اللازمة للحفاظ على المنافع المُستمدَّة من المشروع.

إن مجموعة التقييم المستقلة التابعة للبنك تقيِّم أداء مشروع واحد تقريباً من بين أربعة مشروعات (حوالي 70 مشروعاً في السنة)، وتقيس النواتج بناءً على الأهداف الأصلية، واستدامة النتائج، وأثر تنمية القدرات المؤسسية.

البلدان المقترضة من المؤسسة الدولية للتنمية:

تتوقف أهلية الحصول على مساندة المؤسسة الدولية للتنمية أولاً وقبل كل شيء على معدل الفقر النسبي السائد في البلد المعنيّ، وهو ما يُعرَّف بأن يكون نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي أقل من حد معيَّن، ويتم تحديث بياناته سنويّاً.

كما تساند المؤسسة بعض البلدان، مثل البلدان الجزرية الصغيرة، التي تتجاوز الحد العملي الفاصل لأهلية الاقتراض، ولكنها لا تتمتع بالأهلية الائتمانية الكاملة التي تمكنها من الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وهناك بعض البلدان، مثل كينيا وأوزبكستان، مؤهلة للاقتراض من المؤسسة بناء على متوسط دخل الفرد فيها، وتتمتع أيضاً بالأهلية الائتمانية اللازمة للحصول على بعض قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويُشار إلى هذه البلدان باسم "البلدان المختلطة".

يبلغ إجمالي عدد البلدان المؤهلة في الوقت الحالي للحصول على موارد المؤسسة الدولية للتنمية 74 بلداً. منذ إنشاء المؤسسة ، تخرَّج 37 بلداً من أهلية الاقتراض من المؤسسة، ولم تعد تعتمد على مساندتها. بل وهناك بلدان كثيرة منها تساعد الآن في تمويل المؤسسة.

البلدان المساهمة و الداعمة لمؤسسة الدولية للتنمية

أعلن تحالف عالمي من شركاء التنمية اليوم التزامه بالحفاظ على زخم الجهود الرامية لمحاربة الفقر المدقع وذلك بتقديم مبلغ 82 مليار دولار للمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، وهي صندوق البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً في العالم. ومن شأن هذا التمويل، الذي يشتمل على تقديم اكثر من 53 مليار دولار لأفريقيا، أن يساعد البلدان على الاستثمار في تلبية احتياجات شعوبها، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتقوية قدرتها على الصمود في وجه الصدمات المناخية والكوارث الطبيعية.

تجدر الإشارة إلى أن نحو ثلثي فقراء العالم - أو حوالي 500 مليون نسمة - يعيشون الآن في بلدان تدعمها المؤسسة الدولية للتنمية. وسيتيح هذا التمويل للمؤسسة تعزيز دعمها لجهود خلق الوظائف، والتحول الاقتصادي، ونظم الحوكمة الرشيدة، وبناء مؤسسات خاضعة للمساءلة. كما سيساعد البلدان على التصدي للتحديات التي تفرضها التغيرات المناخية، وعدم المساواة بين الجنسين، وأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، بما في ذلك في مناطق الساحل وبحيرة تشاد والقرن الأفريقي.

ولتشجيع زيادة الإنصاف والنمو الاقتصادي، ستتصدى المؤسسة الدولية للتنمية كذلك لمجموعة أوسع نطاقا من تحديات التنمية، مثل تعزيز الشفافية واستمرارية القدرة على تحمل الديون؛ وتسخير تكنولوجيا الدفع الرقمي التحويلية وتطويعها لتلائم احتياجات البلدان؛ وتشجيع إندماج الأشخاص الذين يعانون من إعاقات؛ وتدعيم سيادة القانون؛ والاستثمار في رأس المال البشري من خلال إتاحة الفرص للأفراد- بما في ذلك المعاقون؛ وتعزيز الجهود الرامية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

وستجدد المؤسسة دعمها لتسهيل النمو والتكامل الإقليمي ويشمل ذلك الاستثمارات في مرافق البنية التحتية الجيدة. وستواصل نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية تمكين مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتعبئة استثمارات القطاع الخاص في البيئات بالغة الصعوبة، وهو مكون حيوي لتوفير الموارد التمويلية اللازمة في البلدان النامية.

المحاضرة الثانية عشر:

المؤسسات الأخرى لمجموعة البنك العالمي

مؤسسة التمويل الدولية

وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

الهيكل التنظيمي للبنك العالمي

المنتسبون

البنك الدولي و الأمم المتحدة

المحاضرة الثانية عشر: المؤسسات الأخرى لمجموعة البنك العالمي

مؤسسة التمويل الدولية

تم إنشاؤها عام 1956 بهدف رفع حالة الضمان الحكومي لإقراض المشروعات الإنتاجية الخاصة في أقاليم الدول الأعضاء والمساهمة على إيجاد فرص الاستثمار لرؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية كما أنها تشجع الاستثمار الموجه للإنتاج ومنه زيادة معدلات النمو خاصة لدى القطاع الخاص خصوصا في مجالات الصناعة والتعدين ويرتكز النشاط الأساسي لمؤسسة التمويل الدولية في تقديم المساعدات للدول النامية من اجل تنمية القطاع الصناعي.

وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف

أسست الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في عام 1988 كمرفق لتأمين الاستثمار و تشجيع المستثمرين الأجانب في البلدان النامية.

تعتبر **وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف - (MIGA)**مؤسسة مالية دولية تعمل على تقديم ضمانات التأمين ضد المخاطر السياسية وتعزيز الائتمان. هذه الضمانات تساعد المستثمرين على حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المخاطر السياسية وغير التجارية في البلدان النامية، وهي عضو في مجموعة البنك الدولي ويقع مقرها الرئيسي في واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة.

ضمانات الاستثمار

تقدم الوكالة الدولية للضمان تأمين لتغطية خمسة أنواع من المخاطر غير التجارية:

1- عدم إمكانية تحويل العملات وتحويلها الأموال؛

2- نزع الملكية الحكومية- الحرب والإرهاب والاضطرابات المدنية؛

3- خرق العقد وعدم احترام الالتزامات المالية؛

4- كما تقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتغطية الاستثمارات مثل الأسهم والقروض وقروض المساهمين وضمانات قروض حملة الأسهم؛

5- تضمن الوكالة أيضًا استثمارات مثل عقود الإدارة، وتوريق الأصول، والسندات، وأنشطة التأجير، واتفاقيات الامتياز، واتفاقيات الترخيص؛

تقدم الوكالة عموماً تغطية تأمينية لمدة تصل إلى 15 عاماً مع تمديد محتمل مدته خمس سنوات اعتماداً على طبيعة وظروف المشروع.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

يُعتبر **المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار** - مؤسسة تحكيمية دولية أنشئت عام 1966 لتسوية المنازعات القانونية والتوفيق بين المستثمرين الدوليين. كجزء من مجموعة البنك الدولي، مقرها في واشنطن. ويُعد المركز مؤسسة متخصصة ومتعددة الأطراف متخصصة لتشجيع التدفق الدولي للاستثمار وتخفيف المخاطر غير التجارية بموجب معاهدة أعدها المديرون التنفيذيون للبنك الدولي لإعادة البناء والتنمية بعد توقيع الدول الأعضاء عليها في ماي 2016 حيث وافقت 153 دولة عضواً متعاقداً على تنفيذ قرارات التحكيم ودعمها وفقاً لاتفاقية المركز الدولي لتسوية المنازعات .

الهيكل التنظيمي للبنك العالمي

البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها 189 مساهمين فيها . ويُمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. وبصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء.

ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي.

ويفوض المحافظون واجبات محددة إلى 25 مديراً تنفيذياً يعملون داخل مقر البنك الدولي. ويعيّن كل بلد من البلدان الخمسة التي تمتلك أكبر عدد من أسهم رأس المال مديراً تنفيذياً يمثله، في حين يتم تمثيل البلدان الأعضاء الآخرين عن طريق مديرين تنفيذيين منتخبين.

يرأس رئيس مجموعة البنك الدولي، اجتماعات مجلسي المديرين التنفيذيين وهو مسؤول عن إدارة البنك بصفة عامة. ويتم اختيار رئيس البنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل مجلس المديرين التنفيذيين.

المديرون التنفيذيون يشكلون مجلسي المديرين التنفيذيين بالبنك . وعادة ما يجتمع المديرون التنفيذيون على الأقل مرتين كل أسبوع للإشراف على عمل البنك، ويشمل ذلك: الموافقة على القروض والضمانات، والسياسات الجديدة، والميزانية الإدارية، وإستراتيجيات المساعدة القطرية، وقرارات الإقراض والقرارات المالية.

يقوم البنك الدولي بأعماله اليومية تحت قيادة وتوجيه الرئيس وجهاز الإدارة العليا وكبار الموظفين ونواب الرئيس المسئولين عن الممارسات العالمية ومناطق الحلول الشاملة والقطاعات والمناطق.

<u>المنتسبون</u>

يعمل البنك الدولي مع المؤسسات الدولية التالية بغرض تحسين تنسيق سياسات وإجراءات المعونات في البلدان، وذلك على المستويين الإقليمي والعالمي:

بنوك التنمية متعددة الأطراف

بنوك التنمية متعددة الأطراف هي مؤسسات تقدم المساندة المالية والمشورة المهنية بخصوص أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. ويشير مصطلح "بنوك التنمية متعددة الأطراف" في العادة إلى مجموعة البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية الأربعة:

- البنك الأفريقي للتنمية
- البنك الآسيوي للتنمية
- البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير
- مجموعة بنك التنمية للبلدان الأمريكية

تتسم هذه البنوك باتساع قاعدة عضويتها؛ إذ تشمل بلداناً نامية مقترضة وبلداناً متقدمة مانحة على حد سواء، وهي لا تقتصر على البلدان الأعضاء من المنطقة التي يقع فيها بنك التنمية الإقليمي المعني. وعلى الرغم من أن لكل بنك من بنوك التنمية متعددة الأطراف وضعه القانوني والتشغيلي المستقل الخاص به، لكن بالنظر لتشابه التفويضات المخولة لها وتوّفر عدد مشترك كبير من المالكين، فإن هذه البنوك تحافظ على مستويات مرتفعة من التعاون فيما بينها.

المؤسسات المالية متعددة الأطراف

يُعتبر العديد من البنوك والصناديق الأخرى التي تتيح قروضاً إلى البلدان النامية أيضاً مؤسسات إنمائية متعددة الأطراف، وجرت العادة على تجميعها معاً باعتبارها مؤسسات مالية أخرى متعددة الأطراف. إلا أنها تختلف عن بنوك التنمية متعددة الأطراف من حيث إن لها هيكل ملكية/عضوية أضيق نطاقاً أو من حيث تركيزها على قطاع أو أنشطة محددة، ومن بينها:

- المفوضية الأوروبية، والبنك الأوروبي للاستثمار
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
- البنك الإسلامي للتنمية
- صندوق التنمية الإسكندنافي، وبنك الاستثمار الإسكندنافي
- صندوق التنمية الدولية لمنظمة البلدان المصدرة للنفط

البنوك دون الإقليمية

يُصنف عدد من بنوك التنمية دون الإقليمية، التي أنشئت لأغراض التنمية، أيضاً على أنها بنوك متعددة الأطراف، وذلك نظراً لكونها مملوكة لمجموعة من البلدان (عادة ما تكون بلداناً مقترضة وليست جهات مانحة). ومن بين هذه البنوك :مؤسسة الأنديز الإنمائية؛ ومصرف التنمية الكاريبي؛ ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي؛ ومصرف التنمية لشرق أفريقيا؛ وبنك تنمية غرب أفريقيا.

فرق تنسيق المعونات

تعمل مجموعة البنك الدولي في إطار شراكة مع الهيئات الإنمائية التابعة لفرادى البلدان بهدف ضمان تحسين تنسيق المعونات، وزيادة فاعلية تحقيق الأهداف الإنمائية. وتضطلع بتنسيق هذا العمل لجان متنوعة، فضلاً عن المشاورات الجارية طوال العام. انظر إطار التنمية الشامل للاضطلاع على المزيد من المعلومات بشأن عمل البنك مع مجموعات تنسيق المعونات، التي يرد اسم بعضها هنا:

- أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية السويسرية
- الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية
- الوكالة النمساوية للتعاون الإنمائي
- الوكالة الكندية للتنمية الدولية
- الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية
- الوكالة الفنلندية للتعاون الإنمائي الدولي
- الوكالة الفرنسية للتنمية
- الوكالة الألمانية للتعاون التقني
- الوكالة الأيرلندية للتعاون الإنمائي
- البنك الياباني للتعاون الدولي

- الوكالة اليابانية للتعاون الدولي
- الوكالة الألمانية للتعمير
- المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي
- الوكالة النيوزيلندية للمساعدات الإنمائية الرسمية
- الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي
- الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي
- الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
- وزارة التنمية الدولية البريطانية
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

<u>البنك الدولي و الأمم المتحدة:</u>

تطورت علاقة البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة على مر السنين، حيث تتعاون المؤسستان في جميع المناطق والقطاعات تقريباً، وتعمقت أواصر هذه العلاقة منذ اعتماد المجتمع الدولي للأهداف الإنمائية للألفية.

وينسق البنك هذه العلاقة الإستراتيجية من خلال مكتبه بنيويورك، من خلال رؤية استباقية ومتطورة، بغرض تنسيق المواقف حسب الحاجة مع المديرين والخبراء العاملين بمختلف إدارات البنك الدولي المنخرطين في القضايا التي تتناولها الأمم المتحدة.

ويركز مكتب البنك الدولي بنيويورك على ثلاثة مستويات مختلفة:

- **المستوى الحكومي :**يتعامل مع البعثات الدبلوماسية الممثلة في نيويورك والهيئات المنظمة لعمل الجمعية العامة للأمم المتحدة،والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن.

- **مستوى الهيئات المشتركة بين الوكالات :**يتعامل مع مجلس الرؤساء التنفيذيين الذي يقوده الأمين العام للأمم المتحدة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ، حيث يشارك بصفته عضواً مراقباً.
- **والمستوى المؤسسي :**يتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة العامة ومختلف الصناديق والبرامج التابعة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، واليونيسف.

ويؤكد هذا الحوار الدبلوماسي الموضوعي على أهمية التعاون بشأن قضايا التنمية ذات الاهتمام المشترك ويعززه، ومنها مجالات محاور التركيز الرئيسية لعمله: الدول الهشة، وتغير المناخ، وقضايا التنمية البشرية.

ويمثل مكتبنا بنيويورك أيضاً جهاز إدارة البنك في الاجتماعات الرئيسية للأمم المتحدة، ويدخل في تحالفات إستراتيجية، ويوفر في الوقت نفسه المعلومات الضرورية لخبراء البنك. ويشكل أيضاً قناة للتواصل بين كبار مديري البنك ومسؤولي الأمم المتحدة رفيعي المستوى، ويسهل مشاركة مسؤولي البنك في الفعاليات والمؤتمرات واجتماعات الموائد المستديرة ومؤتمرات القمم التي تنظمها الأمم المتحدة.

ويهدف عملنا إلى ضمان دعم البنك القوي لجهود التنمية في مناطق عمل الأمم المتحدة، ومدى دقة آرائه ووجهات نظره المدرجة في برنامج عمل الأمم المتحدة، فضلاً عن فهم البنك الصحيح لسياسات الأمم المتحدة وعملياتها، وإدماجها، حيثما كان ذلك ملائما، في عمله الداعم لجهود التنمية.

المحور الخامس: منظمة التجارة العالمية

المحاضرة الثالثة عشر: ماهية منظمة التجارة العالمية

المحاضرة الرابعة عشر: مكانة منظمة التجارة العالمية

المحاضرة الثالثة عشر:

ماهية منظمة التجارة العالمية

تعريف

الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT

خصائص و أهداف منظمة التجارة العالمية

المحاضرة الثالثة عشر: ماهية منظمة التجارة العالمية

تعريف

تعتبر منظمة التجارة العالمية منظمة دولية أنشأت لمراقبة تحرير التجارة الدولية، وبدأت المنظمة التي مقرها جنيف- سويسرا أعمالها بشكل رسمي بتاريخ 1 يناير 1995 بموجب اتفاقية مراكش، لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة التي أنشأت عام 1947.

تتعامل منظمة التجارة العالمية مع تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، وتقدم إطاراً للمفاوضات التي تؤدي للتوصل إلى الاتفاقيات التجارية، وتشرف المنظمة كذلك على عملية تسوية المنازعات التي تؤكد التزام الدول الأعضاء بالاتفاقيات التي تم التوقيع عليها من قبل الحكومات وتمت المصادقة عليها من قبل البرلمانات.

وفقاً لاتفاقية مراكش، يتمثل تفويض منظمة التجارة العالمية في ما يلي:

- توفير منتدى للمفاوضات؛
- تسهيل تنفيذ وتشغيل الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف؛
- إدارة آليات تسوية المنازعات؛
- الرقابة متعددة الأطراف للسياسات التجارية؛ و
- التعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين لتحقيق مزيد من الاتساق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT

من المنظور الاقتصادي، فهي إتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والتي يطلق عليها القيود التعريفية والقيود الكمية التي يطلق عليها القيود غير التعريفية

من المنظور القانوني، تعتبر **الجات - GATT**معاهدة دولية تنظم التجارة الدولية بين الدول التي كانت تقبل الانضمام إليها والتي كانت 23 دولة عند التوقيع عليها عام 1947 ووصلت إلى 117 دولة في أوائل 1994، عند انتهاء العمل بسكرتارية **الجات - GATT**مع التوقيع على إنشاء **منظمة التجارة العالمية - WTO**بدلاً منها بمراكش بالمغرب.

مبادئ الجات

1-عدم التمييز

-مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

-مبدأ المعاملة الوطنية

2-تخفيض القيود الجمركية

-الشفافية

-التبادلية

3-سلوك المتعاملين في التجارة الدولية

-التفاوض

-منع سياسة الاغراق

-المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال و الجنوب

خصائص المنظمة

بلغ عدد الدول الأعضاء 169 دولة، وتمثل هذه الدول ما يزيد على 97% من التجارة الدولية. تدار أعمالها بواسطة حكومات الدول الأعضاء، وتتخذ القرارات في المنظمة بتوافق الآراء للدول الأعضاء جميعاً، إما في اجتماع وزاري "الذي يعقد كل عامين على الأقل" أو بواسطة السفراء والخبراء "الذين يجتمعون بشكل معتاد في جنيف"، وبهذا الصدد فإن منظمة التجارة العالمية تختلف بذلك عن المنظمات الدولية الأخرى، ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما أنه لا يوجد تفويض لمجلس مدراء أو لمدير المنظمة لإتخاذ القرارات.

<u>أهداف منظمة التجارة العالمية</u>

- رفع مستويات المعيشة.
- ضمان العمالة الكاملة وزيادة الدخل الحقيقي والطلب الكفؤ.
- توسعة الإنتاج وزيادة حجم التجارة في السلع والخدمات.
- الاستخدام الأمثل للموارد العالمية المتاحة وفقاً للمخططات التنموية ، والعمل على حماية البيئة والحفاظ عليها بما يتلاءم مع متطلبات التطور الاقتصادي العالمي.
- تفعيل الجهود الإيجابية لتأمين حصول البلدان النامية ، والأقل نموا على نصيب وافر في معدلات النمو المرتفعة للتجارة الدولية للاستفادة من عائداتها المالية في تمويل مشروعاتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

المحاضرة الرابعة عشر:

مكانة منظمة التجارة العالمية

الهيكل التظيمي لمنظمة التجارة العالمية

سلبيات منظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي

الجزائر و منظمة التجارة العالمية

الهيكل التنظيمي منظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف. وقد أنيط بها بشكل أساسي مهمة تطبيق اتفاقية أورغواي. ومن أهم لجانها وهياكلها التنفيذية:

المؤتمر الوزاري: يتألف المؤتمر الوزاري من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية ويعتبر رأس السلطة في المنظمة. ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل. منذ نشأة المنظمة تم انعقاد (12) مؤتمرا وزاريا.

1-ديسمبر1996 في سنغافورة،

2- جنيف في ماي 1998

3- سياتل بالولايات المتحدة الأميركية، ديسمبر 1999،

4- الدوحة عاصمة قطر، نوفمبر 2001.

5- كانكون المكسيك، سبتمبر 2003

6-هونج كونج، ديسمبر 2005

7-جنيف، نوفمبر 2009

8- جنيف ، ديسمبر 2011

9- بالي (اندونيسيا)، ديسمبر 2013

10- نيروبي (كينيا)، ديسمبر 2015

11-بوينس ايريس (ارجنتين) ، ديسمبر 2017

12- نور سلطان (كزخستان) جوان 2020 (تم تأجيله بسبب جائحة كورونا)، ثم انعقد في 12-17 جوان 2022 بمقر المنظمة في جنيف.

الأمانة العامة: تتكون من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها.

المجلس العام: يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة، يجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا، وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري، كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية، وفحص السياسات التجارية. وتخضع له جميع المجالس الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل.

المجالس الرئيسية: وتتكون من:مجلس تجارة السلع: ويحتوي على عدة لجان، منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الاغراق.

مجلس تجارة الخدمات: ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.

مجلس حقوق الملكية الفكرية: ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

سلبيات المنظمة :

-حرية التبادل التجاري تؤدي الى رفع الحماية الجمركية مما يؤدي إلى انخفاض معدل التصنيع ويعرض الصناعات الوليدة إلى منافسة شرسة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات.

-انخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية وخصوصا بالنسبة للدول النامية التي تشكل هذه الرسوم نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها.

-إلغاء القيود على الاستثمارات مطلب موجه إلى الدول النامية فقط.

-تحرير الاستثمارات وعولمة الأسواق المالية ترافقه مخاطر وأزمات مالية مكلفة.

-حدوث تدفقات كبيرة ومفاجئة ومتقلبة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل الباحثة عن الربح السريع والتي تحدث أثارا ضارة بالاستقرار الاقتصادي.

-الدول النامية غير فاعلة وغير مؤثرة لنقص الخبرات الفنية والمهنية.

-فتح أسواقا جديدة للشركات متعددة الجنسيات يكون على حساب البيئة.

-المصالح التجارية عند منظمة التجارة العالمية مقدمة على حساب سلامة المنتجات من المخاطر والأضرار وسلامة وصحة أمن الأشخاص.

-زيادة الاغراق بالسلع والخدمات ذات التكلفة المنخفضة لمحاربة المنتجات المحلية.

منظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي:

دعم صندوق النقد الدولي بقوة دور منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك دورها في تدعيم قواعد التجارة وتسوية المنازعات التجارية. ويعمل الصندوق والمنظمة معا على عدة مستويات، بهدف ضمان زيادة الترابط في عملية صنع السياسات الاقتصادية العالمية. وقد أُبرم اتفاق للتعاون بين المنظمتين يغطي مختلف الجوانب في علاقتهما، بعد فترة وجيزة من إنشاء منظمة التجارة العالمية.

1-*التشاور المنتظم*

يتمتع الصندوق بوضع المراقب لدى بعض أجهزة منظمة التجارة العالمية، ويجوز له المشاركة في اجتماعات بعض اللجان ومجموعات العمل التابعة لها. وتحضر أمانة المنظمة اجتماعات المجلس التنفيذي للصندوق أو لجانه ذات الصلة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وقد تحتل قضايا التجارة المؤثرة على الاقتصاد الكلي موقعا بارزا في أنشطة الرقابة التي يضطلع بها الصندوق ويمكن معالجتها في سياق البرامج المدعومة من الصندوق عند الحاجة. وتمثل تقارير الرقابة التي يعدها الصندوق مدخلات مهمة في التقارير الدورية التي تصدرها منظمة التجارة العالمية بشأن السياسات التجارية للبلدان الأعضاء.

وتُلزم اتفاقات التعاون منظمة التجارة العالمية باستشارة الصندوق عند التصدي لقضايا تتعلق بالاحتياطيات النقدية وميزان المدفوعات وترتيبات الصرف الأجنبي. فعلى سبيل المثال، تسمح هذه الاتفاقات للبلدان بفرض قيود تجارية إذا كانت تمر بمشكلات في ميزان المدفوعات. وتعتمد لجنة ميزان المدفوعات التابعة للمنظمة اعتمادا كبيرا في تقييماتها لهذه القيود على ما يقرره الصندوق بشأن حالة ميزان المدفوعات في البلد العضو المعني.

2-المساعدة الفنية والتدريب

غالبا ما يعمل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمات الدولية الأخرى، والجهات المانحة معا لمعاونة البلدان في تحسين قدرتها على ممارسة التجارة. ويساعد الإطار المتكامل المعزز (EIF) لتقديم المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نموا (LDCs) على معالجة قيود الإمداد التي يتعرض لها النشاط التجاري ويسهم بدور نشط في النظام التجاري العالمي.

الجزائر و منظمة التجارة العالمية:

لقد أبدت الجزائر سنة 1987 نيتها الانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية و ابتداءا من 1995 في المنظمة العالمية للتجارة. حيث تم تكوين فوج العمل لانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية في 17 جوان 1987

في سنة 1995 تم تحويل هذا الفوج إلى فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر. وعقد أول اجتماع له في أفريل 1998.

المهام الموكلة لفوج العمل هي تقديم تقرير بخصوص أعماله، بروتوكول الانضمام وكذا مشروع قرار الانضمام إلى هيئة اتخاذ القرار و التي هي المؤتمرالوزاري

تولى رئاسة فوج العمل خلال الفترة 1994 - 1998 السيد Sanchez ARNAU ، سفير الأرجنتين، بعدها سفيري الأروغواي، السيد Carlos Perez DEL CASTILLO خلال الفترة 1998 - 2004 و السيد Guillermo VALLES خلال الفترة 2004 - 2010. و منذ نوفمبر 2011 أسندت إلى السيد François ROUX سفير مملكة بلجيكا، و يرأسه حالياً سفير الأرجنتين السيد .Alberto D'ALOTTO حيث يشارك في أعمال هذا الفوج أزيد من 40 عضوا

منذ تأسيسه سنة 1995، عقد فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر عشرة (10) اجتماعات رسمية و اجتماعين (02) غير رسميين أخرها كان في 30 مارس 2012. ويصبو إلى عقد الاجتماع الحادي عشر مطلع أفريل 2013

أثناء هذه الفترات، قام بدراسة النظام التجاري الجزائري. وقد تم إعداد أول مشروع تقرير سنة 2006 وتمت مراجعته في 2008. و اخر مراجعة لمشروع التقرير سيتم توزيعها بمناسبة الاجتماع الحادي عشر من جهة أخرى، تم إمضاء ستة (06) اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا، فنزويلا، البرازيل، كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد، العوائق التقنية للتجارة، وضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة و الصحة النباتية، تطبيق الرسوم الداخلية، المؤسسات العمومية و الخصخصة، الإعانات و بعض من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. كما أن حوالي عشرون مشاريع فقرات التزامات خاصة بالمسائل المنهجية هي بصدد المحادثات.

أما بخصوص المفاوضات الثنائية فهي متواصلة مع ثلاثة عشر (13) دولة. سجلنا تقدما معتبرا مع أكثر من نصف هذه الدول. لأروغواي، سويسرا و الأرجنتين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

- العودي جلال فضل محمد، الزهر عبد الغني جبران، المنظمات الدولية الحكومية، المصرية للنشر و التوزيع، 2021.
- بيير جيربليه، المنظمات الدولية نشأتها و تطورها، ط1، وكالة الصحافة العربية، 2021.
- خالد أحمد علي محمود، التجارة الدولية بين الحماية و التحرر و النظرية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2019.
- الزبون عطا الله، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2019.
- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية و إصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم، مجلة المالية و الأسواق، العدد3-2، 2016سبتمبر
- كاظم عبادي الجاسم، جغرافيا التجارة الدولية ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- مصطفى يوسف كافي، إدارة الأعمال الدولية، دار الاكاديميون للنشر، 2017.
- منصوري سعدان، دور صندوق النقد الدولي في مشاورات المادة الرابعة في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 1-14 مارس 2018.
- ودان بوعبدالله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الد ولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، عل وم اقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر،2015
- وسام نعمت ابراهيم السعدي، صندوق النقد الدولي و دوره في تحقيق متطلبات النظام الجديد "دراسة قانونية في ظل أحكام القانون الدولي المالي"، ط1، المركز العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2020.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

-Badara Dioubate, La banque mondiale et les pays en developpement, de l'ajustement structurel à la bonne gouvernace, Edition l'Hartman ;Paris, 2009.

-Christian Deblock , Organisation mondiale du commerce, où va la mondialisation , Editions Fides ; 2002.

-Fritz Guichard, Histoire et rôle du FMI, IUniverse, Paris, 2010.

مواقع الانترنت:

https://www.commerce.gov.dz/processus-daccession-de-lalgerie-a-lorganisation-mondiale-du-commerce-omc

https://www.wto.org/

https://www.imf.org/

https://www.albankaldawli.org